وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

عنوان المذكرة :

الثقافة الأمنية لدى المواطن و علاقتها بتخريب الممتلكات العمومية

دراسة ميدانية بمدينة خميس مليانة

مذكرة لنيل شهادة الماستر

تخصص : جريمة و انحراف

من إعداد الطلبة :

* ملاخي إكرام
* عشوش عبد القادر

إشراف الدكتور :

* سالي مراد

أعضاء لجنة المناقشة :

د/ مغراني سليم	رئيسا
د/ حفيفي رتيبة	عضوا مناقشا
د/ سالي مراد	مشرفا

السنة الجامعية : 2020/2019

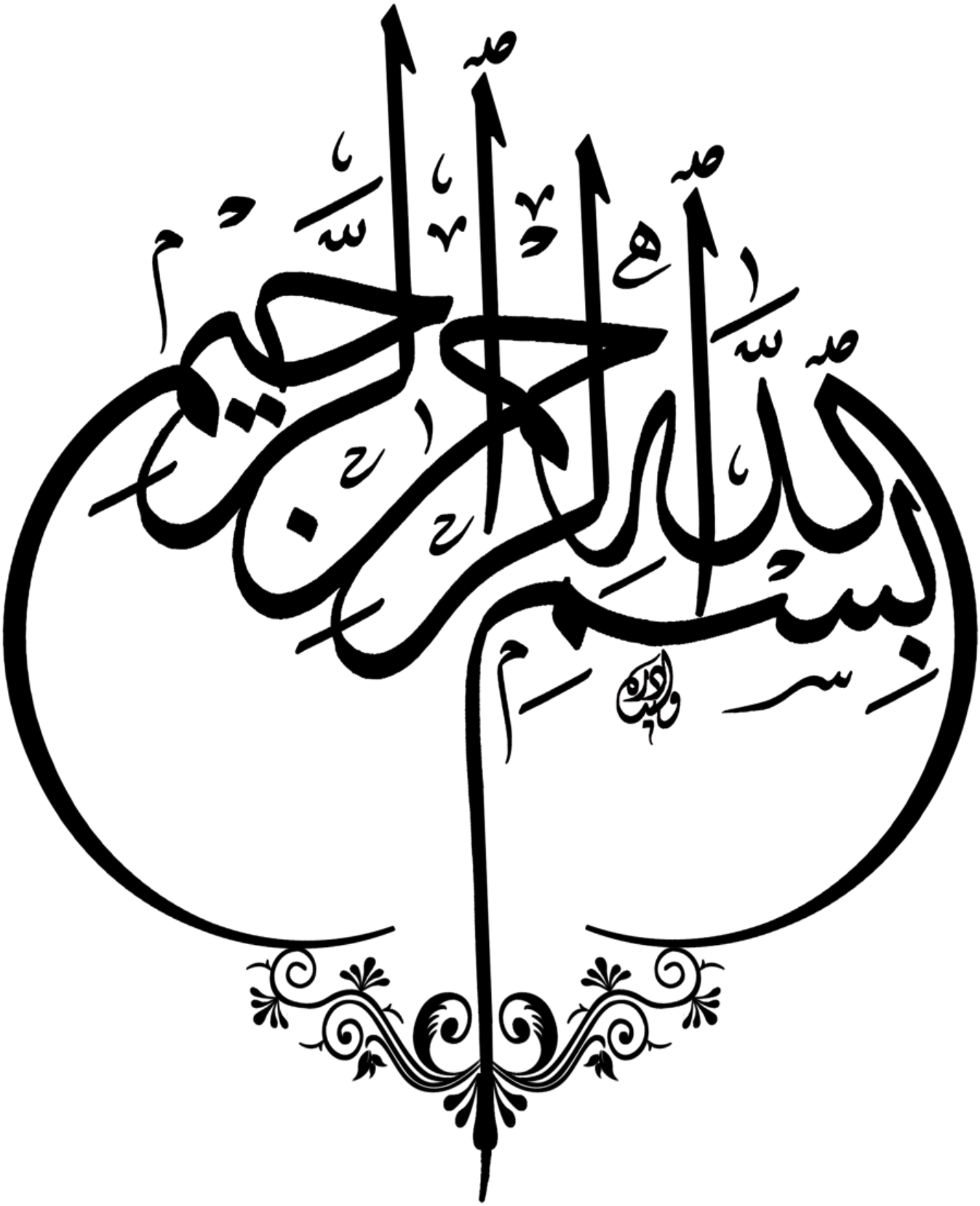
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الشكر

نحمد الله العلي القدير الذي وهبنا القوة و التيسير و ألهمنا

الصبر و مكننا من تحدي الصعاب لاتمام هذه المذكرة فلك

الحمد و الشكر لجلال وجهك العظيم و عظيم سلطانك .

و نشكر الاستاذ الذي سخره الله لنا ليعطينا المفيد و عمل

معنا لنصل الى ما نريد و لم يبخل علينا يوما لانصح

و الإرشاد

الأستاذ المشرف : سالي مراد

-

كما نشكر أساتذتنا طيلة مشوارنا الجامعي

إهداء

أحمد الله عز و جل على عونه لاتمام هذا البحث

أهدي هذا العمل الى :

كل عائلة عشوش

و إلى كل زملاء الدراسة

و إلى الاستاذ المشرف

د/ سالي مراد

عبد القادر

إهداء

أحمد الله عز و جل على عونه لإتمام هذا البحث

أهدي هذا العمل إلى :

من أحمل إسمه بكل افتخار إلى الذي كان يدفعني قدما نحو الأمام

لنيل المبتغى و سهر على تعليمي بتضحياته

إلى مدرستي الأولى

أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها و لطالما كانت سندي

لي فالشدائد وكانت دعواتها لي بالتوفيق تتبعني خطوة خطوة في عملي هذا .

أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى من تقاسموا معي عبء الحياة

إخوتي حفظهم الله

إكرام

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العناوين :

كلمة شكر:

الإهداء:

مقدمة .....(أ- ج)

الفصل الأول : الجانب المنهجي للدراسة .

1 -أسباب اختيار الموضوع.....(5)
2 -الهدف من الدراسة .....(5 – 6)
3 -أهمية البحث.....(6)
4 -الإشكالية..... (7 - 8)
5 -الفرضيات.....(8)
6 -تحديد المفاهيم.....(9 - 11)
7 -المقاربة السوسيولوجية.....(11 – 12)
8 -الدراسات السابقة .....(13)
9 -صعوبات البحث.....(13 – 15)

الفصل الثاني : الثقافة الأمنية .

تمهيد ..... (17)
1 - تعريف الثقافة الأمنية.....(18)
1-1 برامج الثقافة الأمنية. ..... (18 – 19)
1-2 المحتوى التربوي و الأمني لبرنامج الثقافة الأمنية..... (19 – 20)
1-3 المحاور الأساسية لبرنامج الثقافة الأمنية..... (21 – 22)
1-4 عوائق تحقيق الثقافة الأمنية داخل المجتمع..... (22 – 23)
1-5 سبل إعادة تفعيل الشراكة المجتمعية لتحقيق الثقافة الأمنية.....(23 – 24)
- خاتمة الفصل ..... (25)

الفصل الثالث : دور المؤسسات الاجتماعية في تنمية الثقافة الأمنية .

تمهيد ..... (27)
1 - دور الأسرة ..... (28 - 30)
2 – دور المسجد ..... (30 – 33)
3- دور المدرسة ..... (33 – 35)
4- دور الشرطة ..... (35 – 38)
5- دور وسائل الإعلام..... (38 – 40)
خاتمة الفصل ..... (41)

الفصل الرابع : دور وسائل الإعلام في دعم ونشر الثقافة الأمنية .

تمهيد..... (43)
1 -تعريف المؤسسة الإعلامية..... (44)
1-1 التوعية الإعلامية..... (45)
2-1 دور الإعلام في تحقيق الوعي الأمني..... (45 – 46)
3-1 أساليب المعالجة الإعلامية للجرائم..... (46 – 47)
4-1 المشكلات التي تواجه الإعلام الأمني..... (47)
5-1 إستراتيجية معالجة قضايا الجريمة في وسائل..... (48 – 49)
خاتمة الفصل ..... (50)

الفصل الخامس : الملكية العامة .

تمهيد ..... (52)
1 -مفهوم الملكية العامة ..... (53)
1-1 خصائصها..... (53 – 54)
2-1 تصنيف الأملاك العمومية..... (54 – 55)
3-1 آليات حماية الأملاك العمومية الوطنية ..... (56)

4-1 الجرائم المرتكبة ضد الأملاك العمومية..... (56 – 57)

5-1 أسباب تفشي ظاهرة الاعتداء على الملكية ..... (58 – 60)

خاتمة الفصل..... (61)

الفصل السادس : الجانب الميداني للدراسة .

تمهيد ..... (63)

1 - الإطار الزماني و المكاني للدراسة..... (64)

2 -التقنية المستعملة.....(66 – 65)

3 -مجتمع البحث و إختيار العينة .....(66)

4 -المنهج المستخدم..... (68 – 67)

5 -الجداول..... (76 – 69)

6 -تحليل نتائج الفرضيات.....(78 – 77)

7 -الاستنتاج العام..... (80 – 78)

الخاتمة.....(82)

قائمة المصادر و المراجع ..... (89 – 84)

الملاحق

مقدمة

إن أهم وظيفة للدولة هي تنظيم حياة المواطن وتقديم الخدمات له، وتحقيق الأمن لذلك نجد من الضروري إدماج المواطن في المنظومة الأمنية لتنمية حسه الأمني حيث يعي أهمية دوره في الحفاظ على أمن وطنه و إستقراره و بأنه يقف على ثغرة من ثغراته ولا يجوز أن يسمح بالعبث و الفوضى و التخريب وطالما كانت المعلومة هي سلاح المواطن الذي يحمله في سبيل تأدية دوره الوطني المشرف في الدفاع عن أمن الوطن، فإن هذا المواطن بحاجة إلى من يشعره بالأمان ،ويجعله يطمئن بأنه سلاحه الشرعي ويستطيع إشهاره و استعماله على شكل تقديم معلومات إلى الجهات الأمنية بدون خوف ، هذا ما يجسد مفهوم الثقافة الأمنية ونشر الوعي الأمني عند الناس ، بحيث يصبح المطلوب هو تسخير الجهود و الإمكانات الوطنية في سبيل البحث عن أفضل الوسائل و الآليات التي من شأنها تشجيع المواطن و تحفيزه وتحثه على ممارسة دوره في هذا المجال ما يجعلنا نبحث عن الأسباب و الخلفيات التي تقف وراء سيطرة بعض الأنماط و المفاهيم و التفسيرات الخاطئة والسلبية على ذهنية بعض المواطنين حول مفهوم الثقافة الأمنية ودورها في الحد من تخريب الملك العام.

إن دراسة موضوع تخريب الملك العام يعني الوقوف على أهمية وجود مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وأهمية وسائل الإعلام لما تلعبه من دور في توجيه أفراد المجتمع وأثرهم البالغ في التأثير على الفرد و المجتمع في مجال التوعية الأمنية.

إن جوهر دراستنا لهذا الموضوع هو الوقوف على أسباب نشؤها وخصائصها، وفي هذا الصدد حاولنا التطرق إلى ماهية الثقافة الأمنية وعلاقتها بتخريب الملكية العامة وقد تضمنت هذه الدراسة خمسة فصول وقد تم تقسيم البحث إلى بابين نظري و باب ميداني ، بحيث اشتمل الباب الأول الجانب المنهجي للدراسة تطرقنا فيه لأسباب و أهداف و أهمية الدراسة، ثم الإشكالية و فرضيات البحث ، ثم قمنا بتحديد مفاهيم الدراسة إلى جانب المقاربة السوسيولوجية و الدراسات لسابقة المتعلقة بموضوع الدراسة ثم الصعوبات التي واجهناها.

أما الجانب النظري ينقسم إلى ثلاثة فصول تطرقنا في الفصل الأول إلى تعريف الثقافة الأمنية وبرامجها و محتواها التربوي و الأمني، ومحاورها الأساسية وعوائق تحقيقها داخل المجتمع ومن هنا حاولنا التعريف بالمؤسسات الاجتماعية ودورها في تنمية الثقافة الأمنية لدى المواطن (الأسرة ، المدرسة ، المسجد ، الشرطة .....إلخ).

ثم يليه بعدها الفصل الثاني الذي شمل وسائل الإعلام ودورها في التوعية الأمنية و الأساليب التي يستعملها الإعلام للتوعية و المشكلات التي يواجهها الإعلام الأمني و الإستراتيجية المتبعة لمعالجة قضايا الجريمة في وسائل الإعلام ، ثم إنتقلنا بعدها إلى الفصل الثالث الذي تم فيه التعريف بالملكية العامة لغة واصطلاحا وقانونا ،والتطرق إلى خصائصها وأصنافها و آليات حمايتها و أنواع الجرائم المرتكبة ضدها و أخيرا أسباب تفشي ظاهرة الاعتداء عليها.

وأخيرا الباب الثاني الذي يمثل الجانب الميداني للدراسة بحث احتوى على منهج الدراسة وتقنياتها حيث تم فيه توزيع الاستمارة وجمع البيانات و الربط بين المتغيرات وبناء الجداول على أساس الفرضيات التي تم الانطلاق منها لنصل بعدها إلى النتائج وتحليلها إحصائيا وسوسيولوجيا و تأويلها .

وبهذا نتمنى أن نكون قد وفقنا إلى تحقيق نسبيا الشروط العلمية والموضوعية وتقديم إضافة إلى الرصيد العلمي و المعرفي في هذا المجال.

الفصل الأول

الجانب المنهجي للدراسة

1 - أسباب إختيار الموضوع:

يعد موضوع الثقافة الأمنية من المواضيع الجادة و المثيرة للنقاش و الاهتمام و التي سنذكر بعض الأسباب الأساسية لاختيار هذا الموضوع :

- رغبتنا في دراسة هذا الموضوع راجع لاهتمامنا بالثقافة الأمنية و لأهميتها لدى المواطن.
- محاولة الوصول إلى فهم الظاهرة أسبابها ونتائجها ومن ثم تقديم اقتراحات وحلول من أجل تحقيقها.
- محاولة إلقاء الضوء علي الثقافة الأمنية و تأثيرها على الموطن للحفاظ على الممتلكات العامة.
- محاولة إلقاء الضوء على مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في تفعيل الثقافة الأمنية .
- حب الاطلاع و المعرفة أي معرفة وضعية الأملاك العمومية و سيتضح ذلك من خلال الدراسة الميدانية ومن خلال الأدوات المستعملة ومن ملاحظات وإحصائيات.
- إن هذه الدراسة ستتيح لنا فرصة الاحتكاك بالمواطنين من خلال الاستمارة الموزعة لمعرفة مدى اهتمامهم بالممتلكات العمومية و المحافظة عليها .
- الرغبة في إثارة تساؤلات أو مواضيع أخرى للمناقشة ربما من خلال النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية.
- من خلال ملاحظتنا للواقع وجدنا أن هناك ضمور للثقافة الأمنية عند المواطنين مما أدى إلى ظهور سلوكات تخريبية ضد الممتلكات العمومية .
- وبعده تكونت لدينا هذه الفكرة المستمدة من الملاحظة أردنا القيام بهاته الدراسة لإثبات صحة الفكرة أو خطئها.

2 - الهدف من الدراسة:

لكل دراسة أهداف تجعلها ذات قيمة علمية وفي هذه الدراسة نطمح إلى تحقيق مايلي :

محاولة الكشف عن دور الأجهزة الأمنية في المحافظة على الممتلكات العمومية و إكساب المواطن الجزائري وعي أمني ورصيد معرفي حول الثقافة الأمنية وذلك من أجل بناء سلوكيات سليمة إتجاه الملك العام و المحيط الاجتماعي .

محاولة الكشف عن دور المؤسسات الاجتماعية في تنمية الثقافة الأمنية لدى المواطنين .

معرفة أهم المشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري من سلوكات تخريبية و الأسباب المؤدية إلى ذلك .

التأكد من صحة الفروض التي شملها موضوع الدراسة .

الحث على إجراء البحوث العلمية وذلك بتوظيف وسائل وتقنيات ومناهج ومعارف مكتسبة.

وسيتضح كل هذا من خلال إجراء الدراسة الميدانية والعينة و المنهج و الأدوات المستعملة أو وسائل جمع المعلومات (مقابلة –استمارة).

3 - أهمية البحث:

تكمن أهمية موضوع الثقافة الأمنية لدى المواطن وعلاقتها بتخريب الممتلكات العمومية من خلال الآثار و النتائج السلبية البارزة في المجتمع الجزائري .

كون هذا الموضوع يستحق الدراسة و المعالجة السوسيولوجية .

يمكن أن تكون هذه الدراسة بمثابة دراسة سابقة لبحوث مستقبلية وإضافة علمية لمختلف البحوث لتي تم إنجازها.

الكشف عن العلاقة الموجودة بين تخريب الممتلكات العمومية و الثقافة الأمنية .

الكشف عن الدور الايجابي الذي تلعبه الثقافة الأمنية في حماية الممتلكات العمومية .

4 - الإشكالية:

في وقت تزاحمت وتصادمت فيه المصالح و الحقوق و الحريات وضعفت وتلاشت كثير من الحدود و الحمايات التقليدية ، استأثرت الحاجة الأمنية باهتمام جميع الأفراد و المجتمعات و الدول حيث لأصبحت كل المجتمعات تسعى إلى تحقيق الأمن لما له من مكانة بارزة في تكوين المجتمعات البشرية و استقرارها و ازدهارها لأن وظيفته الرئيسية للسلطة الحاكمة هي حماية الأفراد وممتلكاتهم العامة أو الخاصة فالمجتمع الآمن هو الذي يوفر لأفراده شعورا بالطمأنينة و السلامة و الاستقرار النفسي وذلك بتعزيز الثقافة الأمنية لدى المواطنين ، لأنها تهدف إلى غرس وعي أمني شامل في نفس و فكر العاملين في أطار الأجهزة الأمنية ولكن يبقى دور المواطن و المجتمع أكبر ضامن لمسألة الأمن و الاستقرار من خلال تعزيز فكرة الصالح العام و النظر إلى الملك العام على أنه ملك جماعي يتعلق بمصالح الفرد الخاصة وإن ضمانه من ضمان مصلحة الفرد وهذا ما تبنته المجتمعات الحديثة التي استطاعت كسر قاعدة العداء و الخوف من أجهزتها الأمنية و الانتقال من مرحلة الصراع إلى حالة التعاون و التكامل ، فالمواطنون يشكلون قاعدة بشرية كبرى من المتعاونين المدنيين تعمل كجهاز أمني يساهم بشكل فعال في تحقيق العملية الأمنية بحيث أصبحت الثقافة الأمنية إستراتيجية تتبعها الشعوب لتحقيق التكيف و التكامل عن طريق تفاعل آليات الضبط الاجتماعي خاصة لما يشهده العالم خلال السنوات الأخيرة من تغيرات أرت على مختلف مجالات الحيات ، إذ لم يعد ضمان الأمن العام وحماية ممتلكات الدولة يقع على عاتق المؤسسات الأمنية فقط و التي أصبحت عاجزة أو قمعية في حالة انسحاب المواطن ولم يلعب دور المواطنة و التعاون الكلي مع الأجهزة الأمنية ، وقد أفرزت تلك التغيرات حاجة الدول إلى تنمية الثقافة الأمنية وتعميم الوعي الأمني لدى المواطنين لكي يكونوا أفراد إيجابيين و فعالين داخل المجتمع وذلك بالمحافظة على الممتلكات العمومية التي أقامتها الدولة وأنفقت عليها الكثير من الأموال من أجل تحقيق مصالح الأفراد حيث يدرك المواطن المتصالح مع الدولة أن المساس بهذه المرافق و الممتلكات عن طريق إتلافها و تعطيلها هو نوع من أنواع هدر الثروة الوطنية وهذا ما يعانيه المجتمع الجزائري

كمظهر من المظاهر السلبية المنتشرة و التي تعكس صورة مغايرة تماما لما يجب أن يكون عليه الوضع .

هذا ما نراه من بعض سلوكيات بعض الأفراد عند الخروج للتنزه أو للشارع من إتلاف والتخريب الذي يطال الأملاك العمومية والتي تنفق عليها أموالا طائلة ، وتبذل فيها الكثير من المجهودات من أجل تحسين صورة المجتمع الجزائري ، هذا ما يشير إلى أن هناك خلل في نشر الثقافة الأمنية لدى المواطنين داخل المجتمع هذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي:

- ما هو دور الثقافة الأمنية في الحد من تخريب الممتلكات العمومية؟

و الذي نطرح من خلاله مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

هل تعمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية على نشر ثقافة المحافظة على الممتلكات العمومية ؟

- ما هو دور وسائل الإعلام في نشر ودعم الثقافة الأمنية ؟

5 - الفرضيات :

الفرضية الأولى :

- عدم اهتمام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بالتربية الأمنية أدى إلى غياب ثقافة الحفاظ على الملك العام .

الفرضية الثانية :

- غياب دور وسائل الإعلام والاتصال أدى إلى ضمور الثقافة الأمنية لدى المواطن

6 - تحديد المفاهيم :

تعريف الثقافة الامنية :

تعريف الثقافة :

أ - لغة : في اللغة الانجليزية يعبر عنها بلفظ CULTURE تعني الزراعة و الاستنبات أما أصل الكلمة اللاتيني يعني الدرس و التحصيل العلمي وفي اللغة العربية جاءت من الفعل الثلاثي ثقف أي صار حاذقا ، وثقفه بالرمح طعنه ، ويقال ثقف الرمح أي قومه و سواه وثقف الوادي أي جعله مهذبا ، إذا تعني الحذق و الفطنة وسرعة البداهة ، أخذ العلم وفهمه ، فكثيرا ما يقال فلان مثقف أي متعلم بدرجة عالية [1]

ب - اصطلاحا: عند التطرق لمفهوم الثقافة لا بد من ذكر تعريف "تايلور" الشهير لها الذي يعتبرها الكل المعقد الذي يحتوي على المعرفة ، المعتقدات ، الفن ، الأخلاقيات، القانون ، العادات و التقاليد.....إلخ وغير ذلك من القدرات و السلوك شائع الاستخدام الذي يكتسبه الإنسان كعضو في مجتمع [2]

أما " كلي باتريك فيري " إن الثقافة هي كل ما صنعه يد الإنسان وعقله من أشياء ومظاهر البيئة الإجتماعية أي كلما إخترعة الإنسان أو ما إكتشفه وكان له دور في العملية الإجتماعية[3].

ويري أيضا أن للثقافة جانبين مادي يتمثل في إختراعات الإنسان من أشياء مادية وغير مادية عبارة عن المعتقدات، و الأفكار التي يؤمن بها.

---

[1]– أبوالفضل جمال الدين الأنصاري ، لسان العرب – لبنان دار صادر صادر للنشر 2005.الطبعة الرابعة ،ص 28.

[2]– محمد السويدي ،مفاهيم علم الاجتماع الثقافي و مصطلحاته ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، الطبعة الاولى 1991، ص 50.

[3]– زكي إسماعيل ، الأنتربولوجيا الثقافية ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ، قطر 1982.ص 14.

الأمن :

لغة : الأمن ضد الخوف و الفزع وهو يعني الطمئنينة و الإطمئنان إلى عدم توقع المكروه ، وربط الاسلام الأمن بالإيمان ولذلك دعى الله عز وجل عباده إلى الإيمان به ليتحقق لهم الأمن و الأمان [4]

ولعل أدق مفهوم للأمن هو ما ورد في القرآن الكريمقوله سبحانه وتعالى " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف" [5]

ومنه نستنتج أن الأمن حسب المدلول القرآني هو ضد الخوف .

التعريف الإجرائي للثقافة الأمنية : هو كل ما يحمله الفرد في تفكيره ومشاعره وقيمه ومبادئه و أعرافه من النظام الأمني و الوقائي المتواجد به داخل محيطه وذلك من أجل محتواة نشر وعي أمني داخل وسطه المعيشي.

أي إشاعة الوعي بين كافة فئات المجتمع و التي تهدف إلى إيجاد جيل يشارك الأجهزة الأمنية في منع الجريمة و السلوك التخريبي بمعنى أن الأمن مسؤولية الجميع .

التخريب:

لغة : التخريب في اللغة من الفعل خرب وهو ضد العمران، الخربة موضع الخراب ، التخريب : الهدم خرب الشيء يخربه أي ثقبه أو شقه [6]

اصطلاحا: عرف بأنه كل فعل يؤدي إلى إفساد الشيء أو تعطيله كليا أو جزئيا بحيث لا يصلح لاستخدامه مرة أخرى ، أو يؤثر على فاعليته لتحقيق الغرض منه[7].

---

[4]– حمد عمارة ، مقومات الأمن الإجتماعي في الاسلام ، القاهرة مصر ، مكتبة الامام البخاري ، ط 1 ،2009.ص13.

[5]– سورة قريش ،الآية رقم 03 ،04.

[6]– إبن منضور ، لسان العرب ، المجلد الثاني عشر .لبنان .دار أجياد التراث العربي ،مؤسسة التاريخ العربي 1993.ص400.

وهكذا نستنتج بأن التخريب هو كل فعل يؤدي إلى القضاء على صلاحية الشيء للغرض القائم من أجل قضاءا كليا أو جزئيا .

الممتلكات العامة :

هي تلك المنشآت و الهيئات التي ليست بملكية خاصة لفرد بعينه و إنما هي ملك عام لجميع أفراد المجتمع و الجميع داخل نطاق الدولة أو المجتمع يستفيدون من خدمتها المختلفة ، وهذه الممتلكات العامة هي مؤسسات تكون تابعة في إدارتها للدولة وهي لها فائدة كبيرة و ضخمة .

07- المقاربة السوسيولوجية :

تعتبر المقاربة السوسيولوجية أو المنهجية المنطلق الأساسي الذي ترتكز عليه لدراسات السوسيولوجية ، إذ من خلال الإطار النظري يتم تحديد الزاوية الفكرية التي على ضوئها يتم معالجة الموضوع ، وذلك لأن لكل ظاهرة اجتماعية زاوية دراسة مختلفة ، وبهذا فإن الاقتراب السوسيولوجي هو تحديد الزاوية الفكرية و الاتجاه الذي نتناول من خلاله الدراسة ويتعلق الأمر هنا بنظرية من النظريات الاجتماعية ، ولذا اعتمدنا في دراستنا هذه على نظرية :

أ - **النوافذ المحطمة :** تستمد هذه النظرية جوهرها من علم النفس البشري و الذي يرى للفرد القدرة على الالتزام و الانضباط و إحترام القوانين و الحفاظ على الملك العام متى توفرت له البيئة التي تشجع على ذلك ، ولكن في المقابل بإمكانه أن يصبح غير ذلك و أن ينفلت من طبيعته في المحافظة على الممتلكات العامة و المرافق العمومية إذا وجد الظروف و البيئة غير المناسبة تشجع على عدم المحافظة وعلى المرافق العامة وعدم الالتزام و الانضباط وعدم احترام القانون .

---

[7]– الدكتور أحمد عبد اللطيف جرائم الأموال العامة مكتبة دار النهظة العربية القاهرة ، الطبعة رقم 02 سنة 2005 ،ص 21.

ويرى رائدا هذه النظرية كلا من "جون ويلسون" و "جورج كيلنج" john wilson et george kilingو اللذان يريان في حالة أنه إذا لم يتم تصليح نافذة محطمة في بناية ، فإن كل النوافذ مآله التخريب ،كذالك إذا لم يتم إصلاح مصباح كهربائي للإنارة العمومية فإن كل المصابيح مآلها التخريب .

تستند نظرية النوافذ المحطمة إلى أن الجريمة نتيجة حتمية لخلل ما ، مبدأها بسيط إلا أنه عبقري في تصوره وقابل للتحقيق الميداني على الواقع مما يجعلها قابله للاختبار إمبريقيا . وأصل تسمية هاته النظرية بالنوافذ المحطمة أو المهشمة أو المكسرة يعود إلى تصور أنه إذا كانت هناك نافذة مكسورة في أحد الشوارع ولم يتم إصلاحها ، يستنتج الناس الذين يمرون بها بأن لا أحد يهتم لأمر هاته البناية ، وليس هناك أحذ مسؤول عنها ،كذالك بالنسبة لمصابيح الإنارة العمومية إذ لم يتم إصلاحها فيعتقد الجميع أنه لا أحد يهتم بها فيتم تكسير و تخريب المزيذ منها ، وكذالك عند وضع القمامة في مكان عام ولم يتم تنظيفه فيعتقد الناس أنه لا أحد يهتم بهذا المكان فيصبح مكب للنفايات وكل من يمر بالمكان يرمي النفايات سواء على مستوى حدائق عمومية أو شواطئ البحر ....الخ ، وبعد فترة سيتم القيام بالكثير من هاته التصرفات من باب العبث أولا وبعدها يتجرأ الفاعل فيعمد إلى التكسير و التخريب ومن هنا يتحول العبث إلى جرأة و الذي قد يتعداه إلى اقتحام الإدارات العمومية و سرقتها و تخريبها.

ون هنا تنتشر الفوضى من شارع إلى الشارع الذي يواجهه ، وهذا يؤذي إلى إرسال إشارة إلى أن كل شيء مباح وقد تكون البداية من مشكلات بسيطة نسبيا مثل الفوضى العامة ، ولكنها في الواقع تمثل دعوة إلى المزيد من الجرائم الخطيرة ،وقد يشمل التخريب البنايات الغير مكتملة والمهجورة كالمحلات التجارية " محلات الرئيس"، وكذالك السيارات المهجورة ، و مكبات القمامة .....إلخ وكل ما هو ملك عام اتسم بالإهمال و اللامبالاة من طرف الأفراد و الدولة على حد سواء.

08- صعوبات البحث :

من البديهي أن كل بحث علمي تعترضه صعوبات وعوائق أما فيما يخص عملنا هذا فتمثلت فيما يلي :

- تفشي جائحة الكورونا وما تبعها من إجراءات كفرض الحجر الصحي ومنع التنقل و غلق المرافق التي يحتاجها الباحث كالمكتبات ....
- صعوبة التواصل مع الأستاذ المشرف فمواقع التواصل الاجتماعي غير كافية لدراسة موضوع مذكرة.
- صعوبة إنتاج زاوية جديدة حول الموضوع تميزنا عن البحوث الأخرى .
- قلة المراجع حول الثقافة الأمنية.

09 - الدراسات السابقة:

للدراسات السابقة أهمية كبيرة في البحث العلمي ،إذ تعتبر من أهم الخطوات المنهجية الحديثة ،وتعرف بأنها الحجر الأساسي الذي تقوم عليه أي دراسة كما أنها أساس التحليل الذي تنتهي به الدراسة ، وقد إهتم الكثير من العلماء و الباحثين بدراسات تخص ظاهرة تخريب الممتلكات العمومية.

ونحن كباحثين مبتدئين في هذا المجال الواسع و المتشعب إعتمدنا على هذه الدراسات العربية المختلفة لإثراء هذا البحث تحت عنوان " الثقافة الأمنية لدى المواطن وعلاقتها بتخريب الأملاك العمومية " في ضل العوامل المختلفة و المؤثرة لذلك تناولنا الدراسات السابقة تتحدث عن الظاهرة بإسهاب و تمعن .

أ. دراسة مازن جريوي ،التصرف في الملكيات العامة في الشريعة الإسلامية ،رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جمعة صنعاء ،2004.

وقد هدفت الدراسة إلى توضيح الملكيات العامة ، وإبراز أنوعها ، ومعرفة آراء الفقهاء وأقوالهم المتعلقة بمسائل التصرف فيها ، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي الاستنباطي واقتضت خطة الدراسة لهاته الرسالة أن تكون مشتملة على مقدمة وثلاثة أبواب و خاتمة مفصلة كالآتي:

- الباب الأول : التصوف و الملكية العامة .
- الباب الثاني : طبيعة الملكية العامة و أنواعها في الشريعة الاسلامية .
- الباب الثالث : أحكام التصوف في الملكية العامة .

ب. عماشة سناء ، القيم السلوكية و الاتجاهات اللازمة لتحصين النشء ضد الجريمة وإتلاف الممتلكات.

وقد هدف هذا لبحث إلى تحديد القيم اللازمة لحماية النشء من الجريمة ، وإعداد قائمة بتلك القيم كما يهدف إلى الكشف عن الفروق بين المراحل التعليمية في القيم اللازمة لتحصين النشء ضد الجريمة، وأي المراحل التعليمية التي تهتم بذلك، والكشف عن أي مقررات دراسية تهتم بغرس القيم التي تحمي النشء من الجريمة و الانحراف ، وأيها لا يهتم بذلك من وجهة نظر المعلمات و المديرات و الطالبات .

و أجريت الدراسة على عينة تتكون من 96 من المعلمات و المديرات مرشدات الطالبات في المراحل التعليمة المختلفة الابتدائية و المتوسطة والثانويات ، وطبقت عليهم أداة الدراسة في الفصل الأول من العام الدراسي وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

أن مواد الدراسات الإسلامية لها الدور الأكبر في غرس القيم في نفوس الأبناء ولها اليد العليا في كشف وتوضيح تلك القيم، أيضا توجد فروق ذات دلالة عند مستوى 0.01 بين المربيات في المراحل الدراسية المختلفة (الابتدائية ، المتوسطة ،الثانوية) لصالح مربي المرحلة الابتدائية في جميع فقرات إتيانه القيم اللازمة لتحصين النشء ضد الجريمة و إتلاف لممتلكات .

ج. سليم كريم ،انتشار ظاهرة إتلاف الممتلكات المدرسية ،ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر التاسع للتنظيمات المدرسية و المجتمعية بمنطقة حمولي المنعقدة في سنة 2010.

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الدوافع و الأسباب المؤدية إلى إتلاف الممتلكات المدرسية، ومحاولة إيجاد المقترحات التي تحد من هذا السلوك ، والتعرف على العلاقة بين

سلوك إتلاف الممتلكات العامة ببعض المتغيرات الشخصية كالاتجاه نحو المدرسة و المعلمين و القلق المدرسي و الحاجة إلى الانتماء و الحاجة إلى وجود المعايير السلوكية إضافة إلى التعرف إلى الفروق بين كل من الذكور و الإناث على سلوك إتلاف الممتلكات المدرسية و المتغيرات الشخصية المرتبطة بها بما يمكن الوصول إلى مقترح مناسب للعلاج، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي للدراسة ، وكونت عينة الدراسة من 465 طالبا وطالبة و 297 من الهيئتين التعليمية و الإدارية في جميع مدارس منطقة حولي التعليمية بواقع 25 إستبانة لطلبة الصف الثاني عشر في كل مدرسة ،و 15 إستبانة للهيئة التعليمية لكل مدرسة ، وكان من أهم نتائج الدراسة : أن سلوك إتلاف الممتلكات المدرسية يشيع بين طلاب المرحلة الثانوية في المنطقة وبدرجة متوسطة وأكثر من الطالبات.

الفصل الثاني

الثقافة الأمنية

تمهيد :

الثقافة الأمنية مفهوم جديد يستخدم من قبل المؤسسات الأمنية و الحكومية لإشاعة الوعي بين كافة فئات المجتمع، و التي تهدف إلى إيجاد جيل يشارك الأجهزة الأمنية في منع الجريمة و الوقاية منها، بمعنى أن الأمن مسؤولية الجميع و أصبحت الثقافة الأمنية استراتيجية تتبعها الشعوب لتحقيق التكيف و الضبط الاجتماعي خاصة بعد ما شهده العالم خلال السنوات الأخيرة من تغيرات أثرت على مختلف مجالات الحياة الاقتصادية الاجتماعية و السياسية....الخ .و قد أفرزت تلك التغيرات حاجة الدول إلى تنمية الثقافة الأمنية و تعميم الوعي بين الأفراد و إيجاد بيئة تساعد على التطور و دفع عجلة التنمية .

1 -تعريف الثقافة الأمنية :

يري " ريموند وليامز" أن الثقافة طريقة معينة في الحياة، سواء عند شعب ، أو فترة ،أو جماعة...[8] أي أنها مرتبطة أشد الإرتباط بالحضارة .

فالثقافة من وجهة نظر بعض الباحثين مرتبطا إرتباطا كليا بالحضارة ، لأن ثقافة كل أمة هي أساس حضارتها في فكرها وحركتها ، وأسلوب حياتها .

أما الثقافة الأمنية فهي القيم و الأخلاق الرفيعة و المعارف العامة و المعلومات الأمنية التي لها صلة بعمل رجال الأمن [9]

و الثقافة الأمنية مجموعة العلوم و المعارف و المهارات التعليمية و التدريبية و التقنية التي يتلقاها الفرد من خلال المؤسسات الإجتماعية و الأمنية المختلفة لتنمية مداركه اللازمة في مختلف جوانب الحياة.

1 -1 برامج الثقافة الأمنية :

ثقافة الأمن الفكري هي مجموع من المفاهيم و القيم و المهارات المنبثقة عن الأسس الفكرية و التي يقوم عليه الأمن و الثقافة الأمنية يقصد بها إشاعة الوعي بين كافة فئات المجتمع لأهمية الأمن و إنعكاساته على المجتمع ، إجتماعيا ، سياسيا ، وإقتصاديا .

أما برنامج الثقافة الأمنية هو أحد البرامج المتميزة ، حيث يهدف إلى تقليل نسب

التسرب الدراسي و معدلات الإنحراف السلوكي ، وربط معدلات التفوق الدراسي بين الطلاب مع تنمية المهارات الذاتية .

---

[8]– طوني بينيت وآخرون، معجم مصطلحات الثقافة و المجتمع ، ترجمة سعيد الغانمي ، وهران ، المنظمة العربية للترجمة ، توزيع مركز الدراسات ،الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ،سنة 2010،ص 232.

[9]– تركي بن سلطان عبد العزيز، الاعلام العسكري ، دار الوطن ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1426 هـ ،ص26.

إلى جانب الأهداف الأمنية المتمثلة في تعزيز مشاركة النشء في مجال منع الجريمة وترسيخ روح الانضباط المسلكي ، ورفع الحس الأمني و القدرة على التنبوء لدي الطلاب مع تحقيق التواصل ونشر التوعية الأمنية بينهم ، يتم تطبيق هدا البرنامج من خلال قوالب توعوية وتعليمية وبلغة تتناسب مع مراحل السنية المختلفة من خلال المحاضرات و الكتيبات التي يزود بها الطلاب .

كما يحرص البرنامج على بناء شخصية سوية للطالب لتعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات بهدف خلق جيل قادر على المحافظة على مكتسبات الوطن و تحقيق التنمية المستدامة .

2-1 المحتوى التربوي و الأمني لبرنامج الثقافة الأمنية :

لابد أن يكون محتوى برنامج الثقافة الأمنية متدرجا ومتناسبا مع المراحل العمرية و إمكانيات الدراسين و قدراتهم الإداركية ، ومسايرا لبيئة المجتمع و ثقافته وتراثه ، قادرا على التصدي للقيم الأمنية السلبية لبتي تصاحب التغير الإجتماعي .

وتوجد مجموعة من القيم و المفاهيم الأمنية التي يمكن أن تصبح مكونا أساسيا لتطوير محتوى برامج الثقافة الأمنية و منها الوطنية ، الحفاظ على الممتلكات ، الاستقرار الاجتماعي ، إحترام الأنظمة و القوانين المحافظة على النفس و المال ، الأمن البيئي ، إستقرار الأوضاع الأمنية ، الإلتزام بالأنظمة ، الإستقامة ، الإهتمام بسلامة الآخرين ، الإلتزام الخلقي ، الحذر ، التسامح ، التحمل ، وضبط النفس، الأمن الأسري و تماسك العائلة .

و ينبغي أن يتضمن المحتوي التربوي لبرامج الثقافة الأمنية ما يرفع الحس الأمني لدى الطالب ويعزز الإنتماء إلى الوطن ، ويشعره بخطورة الإنحراف الفكري على الفرد و المجتمع كما يجب أن يتضمن إستعراض الجهود التي بذلتها القطاعات الأمنية في محاربة الآفات الإجتماعية من أجل حفظ أمن البلاد و إستقرارها ، وكذلك أهمية تعاون جميع شرائح المجتمع مع رجال الأمن وعلى إختلاف مستوياتهم ، و الإبلاغ عما يثير الشك و الريبة ،

للإسهام في حفظ الأمن و الاطمئنان ،وتحصين الطلاب فكريا ضد معتقدات الإرهابيين وخارج المنهج القويم .

ويجب أن يعمل برنامج الثقافة الأمنية وخصوصا ما يتصل منها بالمناهج الدراسية على مواكبة المستجدات الأمنية لتوضيح سبل مواجهتها من خلال رد هده السبل بما يتلائم و المستجدات المعاصرة ، ومواجهة الإرهاب الفكري وظاهرة ترويج المخدرات و المؤثرات العقلية و يجب أن تضم المناهج الدراسية ميدانية مبسطة تكون بشكل مشروعات تضع الحلول المناسبة لمشكلات إجتماعية معينة مثل ظاهرة العنف و الإنحراف و التفكك العائلي و المخدرات و غيرها ، كذلك يجب التعرف بجهود الأجهزة الأمنية و دورها في خدمة امن المجتمع ، و التأكيد على أهمية تعاون المواطن وتفهمه لجهود الأجهزة الأمنية وكذلك تعريف المواطن بدوره المهم و المتميز في المحافظة على مسرح الجريمة وبيان كيفية مساعدة رجال الأمن في المحافظة على هذا المسرح ، م التعريف بالجهات التي يمكن أن يلجأ إليها ذلك المواطن للإبلاغ عن أي جريمة يعلم بها أو يشاهدها ، فنجد في كثير من دول العالم أن رجل الأمن يعد جزءا أساسيا من العملية التربوية ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد هناك الكثير من التنسيق المنظم و المستمر بين المدارس و رجال الأمن و الذين يقومون بتقديم الإرشادات و الإستشارات للطلاب و الطالبات في مختلف القضايا الأمنية خصوصا ما يتصل منها بظاهرة العنف ،خطورة تعاطي المخدرات و غيرها من القضايا الاجتماعية و الأمنية ،بمشاركة رجال الأمن المتخصصون في علم النفس وعلم الاجتماع وبعض رجال الدين وقد نجحت هذه البرامج في القضاء على موجة العنف في المدارس الأمريكية و التقليل من الآثار النفسية المصاحبة لها أما في الدول العربية قامت اليمن بتبني مشروع قومي " الآثار المترتبة على العنف ضد الطلاب و تأثيره على حياتهم و مستقبلهم" أما الجزائر فقامت بتنفيذ دراسة ميدانية قومية حول " رؤية الطلاب عن أنواع العنف الذي يتعرضون له ودرجة شدته و أسبابه" فقد أشارت نتائج الدراسة أن أقصى أنواع العنف من وجهة نظر الطلاب هو العنف المدرسي يليه العنف الأسري .

كما يجب أن نضع في الحسبان وفي ظل عصر العولمة أنه لم يعد التعليم حكرا على الدولة بل صار في متناول أطراف عديدة تختلف أهدافها و غاياتها ، ولم تعد له في عصر الانترنيت حدود ولا حواجز بينما الأمن الذي هو أسمى وظائف الدولة يمكن أن يخترق من خلال التكنولوجيا المتقدمة ومن ثمة يجب أن تتضمن برامج الثقافة الأمنية مواكبة الجديد في عصر التقنية الحديثة من معدات وأجهزة و برامج ، حتى تتسنى مواجهة الجريمة و الإرهاب بالأساليب نفسها في إطار الدقة و السرعة.

لذلك لابد من تكاتف الجهود ومضاعفة الإهتمام من أجل تطوير البرنامج وصولا إلى أهدافه الرئيسية وهي الوقاية من الجريمة عن طريق الوسائل التوعوية التثقيفية للأبناء التي تقدم من خلال برنامج الثقافة الأمنية [10]

3-1 المحاور الأساسية لبرنامج الثقافة الأمنية :

المحور الأول : ثقافي

تعزيز الحس الأمني لدى الطلاب وتنمية الثقة و الفاهم و الاحترام المتبادل بين رجال الشرطة و الطلاب .

المحور الثاني : وقائي

توفير الحماية و الدعم من خلال التدابير الاحترازية لتمكين الطلاب من ممارسة حقوقهم.

المحور الثالث : أمني

تأصل الانتماء و الولاء و المسؤولية و تعزيز الوعي الأمني لدى الطلاب .

نحتاج لبرنامج الثقافة الأمنية لأن العلاقة التقليدية بين البيت و المدرسة لم تعد النموذج الأنسب و الأمثل لحل المشكلات التربوية و الإجتماعية التي قد تواجه الطلاب و الطالبات في المداس العمومية و الخاصة لذلك لا بد من وجود ثقافة أمنية

[10]– حيدر عبد الرحمان ،الامن الفكري في مواجهة المؤثرات الفكرية ، ط1، 1423هـ ، ص59

قائمة على أسس منهجية واضحة يكون هدفها الأساسي القضاء على هذه المشكلات التربوية قبل إستفحالها في المجتمع وستحق نتائج إيجابية في حالة اعتمادها على المحاور الأربعة الجريمة و الوقاية ، الأمن و السلام ، الوعي و الإنتماء للوطن ، المهارات الشخصية ومن هنا فبرنامج الثقافة الأمنية يغطي الجانب التوعوي و الوقائي ، والجاني التقويمي و الجانب التحفيزي .

4-1 عوائق تحقيق الثقافة الأمنية داخل المجتمع :

تتسم العلاقة بين الشرطة و المواطن في العالم العربي بالتغير و عدم الاستقرار و الاستمرار على وتيرة واحدة بسبب العديد من العوامل و الأسباب، منها ما هو مرتبط بالمواطن وعلاقته بالسلطة وعلاقته مع السلطة و النظام بشكل عام وبالشرطة بشكل خاص وشعوره بالمواطنة و الانتماء ومنها ماهو متعلق ببيئة وثقافة وقيم العمل الشرطي .

وإن إزالة حالة القطيعة بين المجتمع ومؤسساته و الجهاز الأمني وفروعه أمر ضروري لأن هذه العزلة أسبابها التراكم الثقافي حول العالم بين رجل الأمن و أفراد المجتمع ، فالصورة الشخصية التي يراها المجتمع عن رجال الأمن تؤثر بشكل كبير على مدى التعاون بينهما لتحقيق غاية تعزيز الأمن المجتمعي وحفظ النظام العام .

وترجع أسباب العلاقة السلبية بين رجال الأمن و المجتمع بالوطن العربي عموما إلى عدة أسباب نذكر منها :[11]

- التراكم الثقافي لدى المواطنين اتجاه رجال الأمن في الصورة النمطية لرجل الأمن كمستبد ومقيد الحريات.
- طبيعة عمل الشرطي المتمثلة في الضبط الاجتماعي و تطبيق القوانين و التشريعات مما يخلق شعور عدائي لدى المواطن تجاه الشرطة.

[11]– هاشم عبد الله سرحان ،الادوار المتبادلة بين الشرطة وأفراد المجتمع لتحقيق الأمن الشامل، ورقة عمل مقدمة لندوة الأساليب الحديثة في تقييم الآداء الشرطي في مجال التعامل مع المواطنين المنعقدة برأس الخيمة ، 2006/12/10 جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، مركز الدراسات و البحوث ، السعودية ،ص 15.

بيئة العمل الشرطي الداخلية وهيمنة الفكر العسكري.

- بعض التصرفات الاخلاقية من رجال الأمن.
- ضعف المستوى التعليمي و الثقافي لرجال الأمن .
- نقص الوعي الأمني لدى المواطن حول وظيفة ومهام الشرطي .

لذلك فإن الوعي و الثقافة الأمنية في واقع الأمر من حاجات الإنسان العاقل السوي ، لذا فالعامل المشترك في العلاقة هو الوعي الأمني ، ومن أجل نشره بكفاءة عالية لا بد من كسب ثقة المواطن أولا لكي يمكن بعدها أن يشترك مع الأجهزة الأمنية في ضبط الأمن و السلم في المجتمع .

5-1 سبل إعادة تفعيل الشراكة المجتمعية لتحقيق الثقافة الأمنية :

بالرغم من أن الأجهزة الأمنية في العالم العربي تقدم خدمات أمنية للمجتمع ، إلا أنها لا تستطيع أن تقوم بأعمالها ما لم يتعاون المواطنون معها ، لذا تبرز أهمية حرص رجال الأمن على أن يعملوا دائما على كسب صداقة المواطن حتى يمكنهم أن يحصلوا على تعاونه الذي يمثل أحد مرتكزات نجاح الأجهزة الأمنية .

إن توجيه دعوات للمواطنين للحضور لمقرات الشرطة قد تكون طريقة حديثة ، فستنزع رهبة الدخول لمراكز الشرطة لديهم من جهة ، ومن جهة أخرى يستغل رجال الأمن الزيارة فيقومون بالترحيب بهم و الإستماع لهم في كل ما يطرحونه .

كما أن اشتراك رجال الأمن في الأنشطة الاجتماعية التي تهم الجمهور توسع من مساحة التفاهم و التحاور القائمة بين رجال الأمن و المواطنين فأي أدوار إجتماعية يقوم بها رجل الأمن تعكس صورة جديدة لدى عقول المواطنين تختلف عن الصورة التقليدية المعروفة لديهم سابقا.

أيضا البرامج المتخصصة لرفع مستوى الكفاءة لدى رجال الأمن ووضع دورات تدريبية متعددة للمساهمة في تحسين العلاقة بين الجهاز الأمني و المواطنين ، و تعطيهم دروس في

كيفية التعامل مع الجمهور و إيجاد الحلول المناسبة و التصرف السليم في الظروف المختلفة.

إن كسر حاجز الخوف بين المواطن و الشرطي شيء هام حيث أن البعض لا يزال ينظر إلى الشرطي بريبة كبيرة ، ما يجعل الحاجة ملحة لإتخاذ خطوات قادمة مستقبلا لتفعيل التعاون بين المجتمع و الشرطة .

وهنا يتضح أن إزالة النظرة السلبية للمجتمع في العالم العربي إتجاه العملية الأمنية من مهام الأجهزة الأمنية ، ولا بد أن تبادر الأجهزة الأمنية لكسب ثقة المجتمع و إقناعة بضرورة مشاركته و القيام بتثقيف و تعريف المجتمع بحاجات الأمن و مفاهيمه الحديثة .

الخاتمة :

الابعاد الامنية التي يستفيد منها المواطن ، هي الطريقة التي يعزز بها ثقافته الوطنية ومسؤوليته المجتمعية ، ويبلت مدركا لمفهوم الامن الشامل ، وضرورة ان يكون جزءا من المنظومة الامنية اتساقا وتفعيلا لدوره الوطني ، وأحساسه بانه يقف على ثغرة من ثغور الوطن ، بحيث لا يسمح لدخول المخاطر من قبله. ولأن أكثر سلاح يمكن ان يحمله ويتسلح به للقيام بهذه المهمة الوطنية هو سلاح المعلومة .

الفصل الثالث

دور المؤسسات الإجتماعية في دعم ونشر الثقافة الأمنية.

تمهيد:

يرتبط الأمن ارتباطا وثيقا بالمؤسسات الاجتماعية لما لها من دور في بناء المجتمع، حيث تلعب هذه المؤسسات أدورا تكاملية مع المؤسسات الأمنية لإحداث الاستقرار في المجتمع.

1 - دور الأسرة :

تعد الأسرة المحضن الطبيعي الأول الذي يتولى حماية الفرد ، وقد أثبتت التجارب العملية أن أي مؤسسة أخرى غير مؤسسة الأسرى لا تعوض عنها ، ولا تقوم مقامها.

وتكتسب الأسرة أهميتها كونها أحد الأنظمة الاجتماعية المهمة التي يعتمد عليها المجتمع كثيرا في رعاية أفراده منذ قدومهم إلى هذا الوجود و تربيتهم و تلقينهم ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده، وتهيئتهم لتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية على أكمل وجه، فهي البوتقة التي يخرج منها المواطن الصالح، لذا يجب على الأسرة أن تعي دورها تماما تجاه أمن المجتمع، و أن تقوم بأدوارها على النحو التالي :

- غرس القيم و الفضائل الكريمة و الآداب و الأخلاق و العادات الاجتماعية التي تدعم حياة الفرد وتحثه على أداء دوره في الحياة وإشعاره بمسؤوليته تجاه مجتمعه ووطنه وتجعله مواطنا صالحا في المجتمع.
- تعليم الأبناء التفاعل الاجتماعي وكيفية تكوين العلاقات الاجتماعية من خلال ما يتعلمه الأبناء في محيط الأسرة من أشكال التفاعل الاجتماعي، وعلى الأسرة تكييف هذا التفاعل وضبطه على النحو الذي يتوافق مع قيم المجتمع و مثله ومعاييره مما يجعلهم قادرين على التفاعل مع الآخرين في المجتمع .
- تربية المواطن وتنشئته تنشئة سليمة ، وفق المقومات و القيم التي تتضمنها العقيدة الإسلامية ، وتعزيز الانتماء الوطني و الهوية والوطنية و الوعي الأمني ، وترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية، وتعميق مفهوم الأمن الشامل من خلال تأصيل الانتماء و الولاء و المسؤولية، وتعزيز الوعي الشرعي الصحيح بين أفراد المجتمع .
- ومن الناحية النفسية على الأسرة أن تسعى إلى إشباع حاجات أفرادها النفسية، فهم في حاجة إلى الرعاية الأبوية التي توفر لهم الحماية و الأمن، ويجب على الأسرة أن تحرص – لاسيما الأبوين – على التقليل من الخلافات و الصراعات، وما يمكن

أن يترتب عليهما من عراك وشجار حاد يهدد الأمن داخل المنزل ويسبب مزيدا من الرعب و الخوف لدى الأطفال.[1]

- توفير المسكن المناسب، و الذي يمثل رابطة قوية تجمع فاعلي الاسرة، إذ أنه يجمعهم و يوحدهم فهو منطلقهم وإليه يعودون فيجدون الراحة و السكينة و الدفء و الحنان، ويتبادلون أحداث اليوم و آمال الغد، ويتصرفون بتلقائية، ويشبعون حاجات أساسية لا يمكنهم إشباعها في أي موقع آخر[2]
- توفير التربية العاطفية و النفسية أيضا، كمعاملة الطفل بالرأفة و الرحمة و المداعبة، و التقبيل و مسح الرأس، وتقديم الهدايا، و البشاشة في الاستقبال و الوداع و العناية بالطفل و البحث عنه من غير تمييز بين الأولاد في المعاملة و الحب،مع الاعتدال في الحب و الكره حتى لا تتعقد نفسية الطفل.وهكذا يكون البناء العاطفي و النفسي بإحترام الذات، وإشعار الولد بالمحبة و الرعاية و الأهمية، و التركيز على بناء المستقبل [3]
- على الأسرة أن توفر الأمن الغذائي و الصحي لأفرادها، فكل طفل يحتاج إلى عناية تامة دقيقة في إشباع دافع الجوع و العطش، من حيث كميته ونوعه وطريقة تقديمه، ومن المعروف أن الطفل في الشهور الأولى يعتمد على الرضاعة، وتشير فوزية دياب إلى أن الرضاعة الطبيعية هي الأداة الأولى التي توفر للطفل أولى الحاجات النفسية والشعور
- بالطمئنينة و الأمن ....، وحرمان الطفل من ثدي أمه حرمان له من الحياه بمعناها العميق[4]

---

[1]– شيفر وميلمان ، الإرشاد النفسي للأطفال و المراهقين ، ترجمة نسيمة داوود ونزيه حمدي ،1996.

[2]– وحيد سعدي، الاسرة : مقاربة إتصالية ، مجلة العلوم الانسانية www.ulum.nl ، السنة 04، العدد 30، سبتمبر 2006.

[3]– إبراهيم الشافعي إبراهيم، إبراهيم الصايم عثمان، المسؤولية الأمنية ودور المؤسسات التعليمية في تحقيقها : الأسرة كنموذج ، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع و الأمن، كلية الملك فهد الأمنية بالرياض 21-1425/02/21هـ www.minshawi.com

[4]– أحمد محمد مبارك الكندري، علم النفس الاسري،مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع ط 2 الكويت ص 50

- يجب على الأسرة أن توفر لأفرادا أسباب العيش الكريم و المتطلبات و الحاجات

المادية، فالأب العاطل الذي لا يعمل ولا يجد من المال مايسد به حاجة الأسرة بأفرادها ستتعرض للتشرد و الضياع إن الأولاد سينزلقون للانحراف و الإجرام، وربما دفع ذلك أفراد الأسرة إلى التفكير في الحصول على المال بأية وسيلة غير شريفة أو مشروعة كالسرقة و الاغتصاب و الرشوة ...إلخ[1]

- يجب على الأسرة أن تستعمل أسلوب النقاش و الحوار الأسري الذي يوطد العلاقة بين الآباء و الأبناء، وتوعيتهم من الأخطار و تصحيح ما لديهم من مفاهيم خاطئة، فوقوع الشاب في مشاكل و إنحراف هو نتيجة إهمال الأسرة لدورها التوجيهي و التوعوي، ولأن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية التي ترتبط بكل مؤسسات وهيئات المجتمع كون أفراده يعملون في هذه المؤسسات كان لزاما عليه أن تقوم بهذا الدور كما يجب، و أن نتعاون مع مؤسسات المجتمع المختلفة (دور الحضانة ، المدارس ، المساجد..).
- يجب على الأسرة أن تبعد أبنائها عن مظاهر الغلو و التطرف و الانحراف السلوكي، فالأسرة هي المسئول الأول عن ظهور السلوك الإجرامي أو المنحرف، كما أنها مسؤولة عن تكوين السلوك السوي، ويأتي ذلك عن طريق تأثر الأبناء بطبائع الآباء أو الحرمان الشديد لمدة طويلة، أو عدم استقرار الأسرة .
- يمكن للأسرة متابعة أبنائها داخل المنزل من خلال ملاحظة علاقاتهم فيما بينهم، ومتابعتها خارج المنزل من خلال معرفة من هم أصدقاء الأبناء ومع من يجتمعون خارج المنزل، ومن أي النوعيات هم و مدى مناسبتهم للأبناء من حيث السن و المستوى الدراسي و الفكري و الاقتصاد و القرب المكاني و الالتزام الأخلاقي...إلخ.

2 -دور المسجد :

للمسجد مكانة عظيمة في الإسلام، فهو محراب للعبادة ومدرسة للعلم، وندوة للأدب، فكان أول مدرسة جماعية منظمة عرفه العرب لتعليم الكبار و الصغار و تربية الرجال و

[1]– إبراهيم الشافعي إبراهيم، إبراهيم الصايم عثمان، مرجع سابق ، ص 29.

النساء، وجعل الله له قدرا و مكانة حيث يقول عز و جل : " و أن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا" سورة الجن الآية 18.

ولم يكن دور المسجد مقصورا على آداء العبادات فحسب، بل كتن له دور سياسي، وثقافي، وإجتماعي...إلخ ، إلا أنه مع تعدد المؤسسات الإجتماعية تقلص دور المسجد ليكون دار العبادة، ولسنا بصدد قبول أو رفض هذا التقليص وإنما بيان أهمية دور المسجد حتى مع محدودية هذا الدور.

وإن كانت المؤسسات الاجتماعية تبذل قصار جهدها لرعاية وعناية المعوقين و الفقراء و المعوزين واليتامى، وبالتالي التقليل من وقوع هذه الفئات فريسة للجريمة والإنحراف جراء الفقر و الحاجة ، فإننا نرى المسجد النبوي قبل خمسة عشرة قرنا يقوم بهذا الدور على أكمل وجه، حيث وجد في مؤخرة المسجد ما يسمى "بالصفة" وهي مكان مضلل في شمالي المسجد يأوي إليه فقراء المسلمين [1].

إن تحقيق الأمن في حياة الناس من القضايا التي أولى لها المسجد عناية كبيرة، وتمثل ذلك في المجهودات التي بذلها الأئمة و الخطباء ولا يمكن أن يتحقق إلا في ظل عقيدة صحيحة تتفق مع فطرة الإنسان التي فطر عليها، ومن هنا تأتي أهمية المسجد في غرس قيم الثقافة الأمنية في نفوس أفراد المجتمع من خلال :

- اختيار مواضيع الخطب و الدروس و المحاضرات ذات العلاقة بالواقع المعاش ومناقشة هذه المواضيع بتجرد وعلمية و التخفيف من اللغة الوعظية و الحماسية التي تخاطب العواطف ولا تحرك العقول، وهنا لابد من إختيار الخطيب المناسب، و التنويع في المحاضرين فليس شرطا أن يكونوا من الشرعيين دائما .
- إظهار وسطية الإسلام واعتداله وتوازنه، وترسيخ الانتماء لدى الشباب لهذا الدين الوسط و إشعارهم بالاعتزاز بهذه الوسطية وهذا لقوله تعالى :"وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا " ، وهذا يعني الثبات على المنهج الحق وعدم الإنحراف عنه، وعدم نصرة طرف الغلو و الإفراط أو طرف الجفاء و

[1]– حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام،ج 4 ، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، 1964، ص 421.

التفريط في صراعهما المستمر، كذالك معرفة الأفكار المنحرفة وتحصين الشباب ضدها، فلا بد من تعريفهم بهاته الأفكار وأخطائها قبل قبل وصولها إليهم منمقة مزخرفة فيتأثرون بها....[1]

- تقديم الخدمات إلى أفراد المجتمع المعوزين، و التوجيه و التربية الدينية التي تقوم على تنمية الأخلاق الحميدة، و التصدي للفساد و الرذيلة وسيادة أحكام الشريعة، والعمل على منع الجريمة عن طريق : التهذيب النفسي وتكوين رأي عام فاضل مضاد للجريمة ، وذلك من خلال الخطب و المحاضرات و الدروس.
- تقوم الجمعيات المنطلقة من المساجد و المؤسسات الدينية بمجموعة من الأعمال التي تساعد على استتباب الأمن في المجتمع نذكر منها على سبيل المثال تقديم مساعدات للفقراء و المعوزين للحد التناقض الإجتماعي الذي يكون بين من يملكون الثروة و الذين تعوزهم الحاجة إلى أدنى متطلبات الحياة، فتخفف حدة الصراع بينهم، وتقديم المعونة و التوجيه لحالات الأطفال و الأسر التي تتعرض لمشكلات ومواقف تتطلب المساعدة[2]
- تزويد المصلين بشعور التضامن و الأخوة في إجتماعهم للصلاة والرغبة في معاونة بعضهم البعض، ونزع الرغبة في الإعتداء و التعدي على حقوق الغير، ونشر الوعي الديني بين جميع افراد المجتمع، الأمر الذي يقرب الناس من دينهم ، ويحبب الإلتزام بأحكامه عن فهم و إيمان ، فيقيهم ذلك شر الإنحراف، وتقوية الأدوار الإيجابية للتنشئة الدينية خاصة في ضبط الوسائل الشخصية الذاتية المؤدية للجنوح أو إرتكاب الجريمة.
- يجب على المسجد أن يوفر التربية الروحية والأخلاقية لأفراد المجتمع، حتى ينشئوا نشأة عقائدية صحيحة، و التربية الروحية تؤثر في شخصية الفرد تأثيرا كبيرا حتى

---

[1]– هاجر بنت توفيق بن مصطفى المانع، الأمن في المجتمع ، بحث في مادة : النظام السياسي في الإسلام ، المملكة العربية السعودية ، دون سنة ، ص 18.

[2]– عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، الامن مسؤولية الجميع :رؤى مستقبلية ، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع و الامن كلية الملك فهد الامنية بالرياض، 21–1425/02/21هـ ، ص 18.

سهيلة زين العابدين حماد، مسؤولية الاسرة في تحصين الشباب من الارهاب ، اللجنة العلمية للمؤتمر العالمي عن موقف الاسلام من الإرهاب ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، المملكة العربية السعودية ،2004، ص 3 –4.

تجعله ميالا للخير ....مستعينا بالله عز وجل الذي يؤمن به، ويلجأ إليه في السراء و الضراء و الشدائد، ويثق في عونه وتوفيقة [1]

- أما عن التربية الأخلاقية فإن من أهم أهداف الإسلام إتمام مكارم الأخلاق، وقد قال علية الصلات و السلام (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)، و ي أو بالكون ، أو بالخالق ، طبقا لماجاء به لقرآن الكريم... و الهدف من ذالك هو تحقيق سعادو الانسان وبالتالي تحقيق الامن و الطمئنينة لأفراد المجتمع
- على المسجد أن يأمن الفرد على فكرة، وعقيدته من أن يتم قهره على ما يخالف ما يعتقده، وهذا بتلقينه كلمة التوحيد، وتعليمه السيرة النبوية، وسير الصحابة و التابعين، وأركان الإسلام الخمس ، وبالتالي يملأ أوقات الفراغ لديه بكل نافع ومفيد، ويجنبه الوقوع في الانحراف ومظاهر العنف، و بالتالي يحقق للأفراد الأمن في أنفسهم بتحقيق حاجاتهم العقيدية، وهذا يدفعهم للشعور بحاجات المجتمع وقيمه بما يحقق له الأمن و الاستقرار .

3 - دور المدرسة :

تقع على المدرسة مسؤولية كبيرة في توفير التربية و الثقافة الأمنية من خلال تنفيذ تعليمات الوزارة بشأن شروط و إجراء الأمن في المدرسة وجعلها بيئة ملائمة للدراسة، و العمل بجهد عى توفير المعلومات و الإرشادات سواء للإدارة أو طاقم التدريس أو التلاميذ بشكل محاضرات توعية على متطلبات الأمن و السلامة وذلك من خلال :

- تنمية الثقافة الأمنية لدى الطلاب و الطالبات، و التعريف بأهمية سيادة المناخ الأمني الايجابي وأثره في تطور المجتمع، و التبصير بأهمية الثقافة القانونية و النظامية كي يعرف المواطن حقوقه وواجباته ، و الحث على إحترام القانون و النظام العام ، و التعريف

[1]– نفس المرجع ، ص 6–7.

بخطر الجريمة و أنواعها، و أثرها على الفرد و المجتمع، وتحقيق الأمن الوقائي لمواجهة الجريمة [1]

- ترسيخ القيم الإسلامية و الأخلاق الاجتماعية، وحماية النشء من التيارات السلبية الهادمة،وذلك بتدريب الطلبة على مقاومة التيارات التي تدعوا إلى الخروج على القانون و انتهاك الحريات و ارتكاب الجريمة و تهديد أمن المجتمعات . إضافة إلى التعريف بالضوابط القانونية ونقل المعارف المتعلقة بتطبيق وتنفيذ هذه الضوابط والنتائج المترتبة على مخالفتها[2]

- تلقين المفاهيم الأمنية للطلبة، وتوعيتهم بأخطار تعاطي المخدرات و أثاره الأمنية على الفرد و المجتمع، وتدريبهم على التمسك بالنظام – بوجه عام –في مختلف نواحي حياتهم الدراسية لتحقيق الأمن الوطني وحماية الموارد الطبيعية، ومقاومة الرذيلة ومحاربة الأمراض الاجتماعية .....إلخ وتعزيز الانتماء الوطني و الذاتية الثقافية العربية و الإسلامية و ترسيخ مبدأ

المسؤولية المجتمعية و القدرة على الفحص و المقارنة بين الأفكار [3]

- تساهم بعض المواد كالتربية الإسلامية بدور فاعل في خدمة الأمن لدى الطلاب ، حيث تقوم بترسيخ العقيدة الإسلامية في نفوس الطلاب منذ المرحلة الأولى للتعليم ، ومما لاشك فيه أن انعكاس هذه العقيدة على سلوك التلميذ سوف يجعل منه مواطنا صالحا مساعدا في أمن وطنه و أمانه .

- إعادة النظر في الكثير من المناهج الدراسية و الأساليب التربوية ، وحذف ما أصبح غير ملائم لمعطيات العصر، وإضافة مناهج جديدة حول الوقاية من الجريمة و

---

[1]– فهد بن سلطان سلطان، التربية الأمنية و دورها في تحقيق الأمن الوطني، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية :الامن مسؤولية الجميع، الرياض ،11–14 محرم 1429هـ، ص08.

[2]– وزارة التربية و التعليم الإماراتية ، التربية الامنية ، 2007، www.moe.gov.ae/index.htm

[3]– حامد زهران، الأمن النفسي دعامة أساسية للأمن القومي العربي و العالمي ، ندوة الامن القومي العربي إتحاد التربويين العرب ، بغداد /1988.

الانحراف توضح كيف يمكن للشباب تحصين أنفسهم من الجريمة و معرفة السبل الناجحة للابتعاد عن مهاوي الرذيلة و الانحراف ، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب الدولية حول دور المؤسسات التربوية قي الوقاية من الجريمة و الانحراف.

- ربط المدرسة بالمجتمع المحلي وتفعيل دورها في حماية أمن المجتمع وعدم قصر نشاطها داخل الحجرات الدراسية فقط ، و القيام بعملية تثقيف التلاميذ عن مفهوم الأمن و أهميته، و مراقبة سلوكهم ، ووضع آليات عمل توضح متطلبات و إرشادات و تعليمات الأمن و السلامة للمدارس ليتم تطبيقها من قبل إدارة المدرسة و إتباعها من قبل التلاميذ كمكافحة العنف المدرسي.
- تكريس الثقافة الامنية لدى التلاميذ، وذلك بمناقشة مواضيع هامة لمراحل العمرية مثل التحذير من تعاطي المخدرات، وسب المسلم وقتاله، و إيضاح حد السرقة و تحريمها ، وعرض مواضيع أمنية مهمة تتعلق بأمن المجتمع و حمايته من الجريمة و الانحراف ، وتوضيح الحد الفاصل بين المقبول في المجتمع و غير المقبول .
- يجب الإشارة إلى أن المدرسة تتعامل مع مجتمع مصغر للمجتمع الكبير بل سلبياته و إيجابياته ولذلك فإن من المتوقع أن لا يكون المجتمع الطلابي داخل المدرسة خاليا من بعض المظاهر السلوكية مثل العنف و الجنوحو غيرها من السلوك الاجرامي، لهذا ينبغي على المدرسة أن تحدث أساليب و مناهج في التعامل مع المجتمع المتغير لتوافق التغيرات و تستمر رسالتها في

4 - دور الشرطة :

لقد تم إنشاء أجهزة الشرطة للقيام بواجبات أساسية كمنع الجريمة و المحافظة على الأمن العام وحماية الأفراد و المجتمع، إلا أنه مع تعقد الحياة الاجتماعية واتساع المدن و ارتفاع نسبة الكثافة السكانية أصبحت الشرطة أمام تحديات عصرية تجعل من الصعب عليها القيام بواجباتها الوفاء بالتزامات بدرجة عالية من الدقة و الكفاءة دون تعاون وتنسيق مع مع مؤسسات المجتمع الأخرى.

لقد بدأت وظيفة الشرطة تاريخيا بمهام بسيطة تتعلق بحفظ النظام و القبض على المخالفين لأنظمة الدولة و على المجرمين ، ومع تطور وظيفة الدولة ،وتطور المجتمع ومع الإنفجار المعرفي و ظهور التقنيات الحديثة و شبكات الحاسب تطورت وظيفة الشرطة و أصبح لها العديد من المهام [1]

و اجتماعيا فإن نشأة الجماعة و تعايش الأفراد من بعضهم البعض بطريقة تتسم بالرضا و الاحترام تتطلب توفر وسائل الأمن و الأمان ولذالك فإن نشأة وظيفة الشرطة تعتبر تاريخيا من ضروريات الحياة الاجتماعية الأمنية [2]

ومن هنا ظهر ما يسمى بالشرطة المجتمعية التي هي عبارة عن اشتراك أفراد ومؤسسات المجتمع المختلفة من غير الشرطة في عملية منع الجريمة من من أجل إشراك الأفراد في مكافحة الجريمة [3]

ويقوم جهاز الشرطة بعدة مهام من شأنها بث الأمن و الطمأنينة بين أفراد المجتمع ومنها:

- الضبط الإجتماعي و الحفاظ على أخلاق الأمة و سلوكها الإجتماعي ، و معاونة الفئات الضعيفة في المجتمع كالعجزة و الأطفال و النساء و المتشردين و طلقاء السجون ، وتوفير الخدمات العلاجية و الإسعافية للفقراء و المصابين في الحوداث

الجنائية وغير الجنائية،و توفير وسائل لرعاية الأحداث و معالجة أسباب انجرافهم و معاونة المفقودين و الضالين و معالجته المشاكل الاجتماعية و الظواهر السالبة قبل أن ترقى إلى مرتبة الجريمة، و تطور العلاقة بين رجال الأمن و الجمهور لتحقيق التعاون المشترك في سبيل المصلحة العامة [4]

---

[1]– عبد الله بن عبد العزيز اليوسف،مرجع سابق ، ص 32.

[2]– محمد على خلاف، نظام الشرطة الكويتي و المقارن، أكاديمية، سعد عبد الله للعلوم الأمنية،الكويت، 2002،ص 12

[3]– مخمر صلاح و ميخائيل عبده، المدخل إلى علم النفس الاجتماعي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1968،ص 74.

[4]– المرجع نفسه، ص13 .

- إعداد رجال الشرطة و تدريبهم و تثقيفهم وفق أسس التعامل و التفاعل مع المجتمع، وتشجيعهم على مواصلة الدراسة لرفع مستواهم العلمي، لأن الثقافة الامنية جزء من تركيب شخصية رجل الأمن وهي السمة التي تميزتصرفاته الخاصة عن تصرفات الآخرين من أفراد المجتمع ذوي الطبيعة المدنية في أعمالهم [1]

كما يجب على رجال الشرطة زيارة المدارس و الجامعات لإلقاء دروس التوعية الأنية و المشاركة في الندوات و المحاضرات .

- لم تعد وظيفة الشرطة في المجتمعات الحديثة مقصورة على المحافظة على الأرواح و الأعراض وحفظ الأمن ومكافحة الجريمة، بل اتسعت حتى شملت خدمات اجتماعية عديدة تتعلق بالتوعية و النصح و الإرشاد و الوقاية و حماية أخلاق الأفراد و رعاية سلوكهم الاجتماعي بقصد الإسهام في توفير الحياة الآمنة لأفراد المجتمع وهذا بالطبع من ضمن أهم عوامل التعاون مع إفراد المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى نشر مفهوم الشرطة المجتمعية [2]

- على أجهزة الشرطة أن توثق الصلة بينها و بين الأفراد و مؤسسات المجتمع المختلفة لتقديم أفضل الخدمات الأمنية بمفهومها الشامل، وذلك بعقد ندوات و مؤتمرات لإتاحة الفرصة للمواطن للمشاركة في المجال الأمني، وتوثيق الصلة مع الأسرة و الجيران و مراكز الشرطة وذلك بتبادل الزيارات و الإستفادة من الآراء لمكافحة الجريمة، لأن أجهزة الأمن بمفردها غير قادرة على مكافحة الجريمة فلا بد من تعاون و مؤازرة مؤسسات المجتمع الأخرى بما فيها الأسرة التي تسعى دائما

إلى محاولة نشر مبدأ التعاون و التآخي بين أفرادها.

- يجب على أجهزة الشرطة أن تزود رجالها بمعلومات في مجال علم النفس و الإجتماع ليستطيعوا فهم نفسيات أفراد المجتمع و أطر العلاقات و التفاعل الإجتماعي مع

[1]– هلال بن عاطي بن عطية السعدي المالكي، تنمية الثقافة الأمنية لدى رجال الأمن في ضوء أساليب التربية الإسلامية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة أم القرى،السعودية 2009، ص 26.

[2]– قدري عبد الفتاح الشهاوي ، الموسوعة الشرطية القانونية ، دار الكتب ، القاهرة ، مصر 1977 ، ص 50.

الآخرين، وتزويد رجال الشرطة فير الصالحين على مؤهلات علمية بدورات تدريبية في مجال التعامل مع الآخرين، و محاولة تغيير الأسلوب المتبع مع من قبل الكثير من رجال الشرطة مع المواطنين بحيث التعامل بأسلوب لين، كما يجب على الشرطة أن تخرج من عزلتها الاجتماعية، وتندمج مع أفراد المجتمع، لأن الإحساس بالعزلة قد يعرقل جهود نشر مفهوم الثقافة الأمنية .

5 - دور وسائل الإعلام :

لقد أحدثت وسائل الإعلام تغيرات جوهرية في بنية العلاقات الاجتماعية في مختلف المجتمعات، وأصبحت تتحكم في الجوانب الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية للفرد، ، حيث يرى المفكر الفرنسي ، ما بعد الحداثي "جان بودريان" أن وسائل الإعلام و الاتصال عملت على إدخال تغيرات جوهرية و إحداث تحولات جذرية و غير مسبوقة في حياهة الناس بسبب التطور المذهل الذي ذرأ على صناعة الاتصال الجماهيري.

فالتلفاز بصفته أحد اهم هذه الوسائل، على سبيل المثال لا يعرض لنا العالم أو يعكسه أو يمثله، بل إنه أصبح بصورة متزايدة يحدد و يعيد تعريف ماهية العالم الذي نعيش فيه [1]

فهو ينقل لنا عالم الواقع المفرط على حد تعبير" جان بورديو " فالعالم الحقيقي لم يعد موجودا بالفعل .

ويعد الإعلام الأمني من بين فروع الإعلام التي تهدف إلى إخبار الجمهور أو قطاع معين منه بموضوعات تخص الأمن و يقوم به رجال الأمن ذاتهم، كما يقوم به رجال الأمن و تبرز أهمية هذا الإعلام المتخصص في نشر الأمن و الثقافة الأمنية بين أفراد المجتمع من خلال :

- بناء منظومة إعلامية إستراتيجية موحدة تهدف إلى تنمية الوعي العام الوطني في أوساط المجتمع و التصدي لما تطرحه وسائل الإعلام المغرضة

[1]– أنطوني غيذيز، علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصياغ ، المنظمة العربية للترجمة ، مركز الدراسات العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 2005. ص 512.

للتأثير سلبا على عقيدة الامة وشبابها و كذالك طرح ما يهم الشباب في قضايا فكرية ملحة، فلعمل الاعلامي الاحترافي الامني يتطلب

إيجاد المعلومة السريعة و تقديمها للمشاهد و المجتمع و القارئ بشكل بعيد عن المبالغة أو التهويل ـ و إيجاد الرموز الفكرية الفاعلة في المجتمع و تقديمها للشباب لكي تحل محل رموز الفكر و الضلال المستوردة من الخارج [1]

- إعداد المواد الإعلامية التي تكفل غرس القيم الدينية و الوطنية وتحذر من التطرف و الإرهاب وتركز على الثوابت و الأخلاقية و الاجتماعية و العادات و القيم الأصلية ، و التبصير بقضايا الأمن و أهميه في حياة كل فئات المجتمع .[2]
- إبعاد أفراد المجتمع عن المواد الإعلامية المضرة، وتقديم البديل النافع لهم من الوسائل المسموعة أو المرئية، أو المكتوبة ، أو إعدادات البيانات و الأخبار الإعلامية المتعلقة بالجوانب الأمنية، وخلق صورة ذهنية إيجابية لدى المواطنين عن طريق الأجهزة الأمنية ووظائفها و مهامها بإعتزارها في الأساس موجهة لتحقيق الصالح العام المشترك لكافة أبناء المجتمع .
- تعويد الأفراد وتدريبهم على موضوعية التفكير، وذلك عن طريق ما تعرضه هذه الوسائل و محاضرات من قبل المتخصصين، مما يدعم لدى الأفراد موضوعيتهم في حكمهم على أمور الحياة ، ويدعم قلة التصادم بين الأفراد و يمكنهم من حل مشكلاتهم و توصلهم إلى الإستقرار والأمن ، وتزويد الأفراد بالخبرات و المهارات السلوكية منها و الإجتماعية التي تدعم تعاملهم مع الحياة و مع الناس، وذلك يكون عن طريق البرامج الإجتماعية و التربوية و النفسية و الطبية ،بحيث تكون هذه الخبرات مفيدة تعمل على تعديل سلوك الأفراد و توجيه هذا السلوك نحو كل ما هو مفيد .

[1]– عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، مرجع سابق ،ص42.

[2]– المرجع نفسه /ص 43

- التركيز على البرامج المحلية بإختلافها و الإعتماد على أفضل القدرات و الخبرات الوطنية لتنفيذها و إختيار المناسب للبيئة و العادات و التقاليد و ، و التقليل من البرامج المستوردة و التي تتعارض مع إتجاهاتنا و قيمنا وحتى مع قدراتنا و تصوراتنا خاصة إذا كانت هذه البرامج وهمية خيالية تدعو إلى الجريمة و العنف ، بالإضافة إلى توفير البرامج الترويجية المناسبة و الهادفة كالمناسبات، و النشاطات العامة، و المعارض، و المسرحيات الموجهة لتدعيم الأشياء الإيجابية أو تعديل الأشياء السلبية .
- التوعية بكل ما هو جديد في نطاق الجريمة خاصة الجرائم الالكترونية وغيرها من أنواع الجرائم الجديدة التي بدأت في الظهور في مجتمعاتنا المعاصرة، هذا فضلا عن غرس المفاهيم الأمنية لدى المواطنين و تحصينهم من الوقوع في براثن الجريمة بما يدعم أوجه التعاون بينهم وبين أجهزة الأمن .
- المتابعة الدقيقة و المستمرة لما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة داخليا و خارجيا بصدد الموضوعات الأمنية أو ذات الصلة بالأجهزة الأمنية وتوثيقها و تحليلها من زوايا متعددة و الاستفادة منه في وضع إستراتيجيات و الخطط الأمنية، وتوجيه الجمهور للإجراءات التي يجب إتخاذها لمولجهة خطر داهم أو عند مشاهدة الجريمة .

خاتمة :

ناقش هذا الفصل دور المؤسسات الاجتماعية في تنمية الثقافة الأمنية لدى أفراد المجتمع، من خلال إبراز دور الأسرة و المسجد و المدرسة و أجهزة الشرطة ووسائل الإعلام في إحداث التكامل و التوازن داخل المجتمع، ومن خلال رؤية الأمن لعملية متكاملة تتناغم فيها مؤسسات المجتمع المختلفة، و توصلت الى ان تنمية ونشر الثقافة الأمنية قضية تشترك فيها جميع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية بإختلاف أبنيتها الإجتماعية، ففي الوقت الذي تنطلق فيه الجهود الأمنية نحو مكافحة السلوك الإجرامي في المجتمع ، فإن المؤسسات الإجتماعية تنطلق من محور تقزيم الإرادة الإجرامية لدى الأفراد للمارسة السلوك الإجرامي مما يجعلهم غير راغبين في ممارسته ، و بهذا فالمؤسسات الإجتماعية هي كوابح إجتماعية تهدف إلى تشريب أفراد المجتمع المعايير و القيم التي تحافظ على أمن و إستقرار المجتمع .

الفصل الرابع

دور وسائل الإعلام في نشر الثقافة الأمنية

تمهيد :

تعد وسائل الإعلام من أهم المؤسسات الاجتماعية بالغة التأثير في الفرد و المجتمع ، لما لها من تعدد وتنوع في طرق التبليغ منها المكتوب ، والسمعي و المرئي ، ومن أهم أدوار وسائل الإعلام المساهمة في الحفاظ على أمن و استقرار المجتمع ، وذلك نشر التوعية بضرورة الأمن و مكافحة الجريمة و الوقاية من الانحراف و التعريف بجهود أجهزة الأمن المختلفة و العمل البناء الذي تقوم به لصالح المجتمع وخدمة النظام العام .

1- تعريف المؤسسة الإعلامية :

أولا ـ هي مجموعة من النشاطات المتميزة يقوم بها أشخاص يؤدون أدوار وفق قواعد معينة وتتميز كذلك بإنتاج و توزيع المعرفة (كالإشهار و الثقافة) وتعتبر كذلك همزة وصل بين أفراد المجتمع حيث توفر قنوات تربط فيها بين الناس وتربط كل فرد بمجتمعه.

ثانيا : هي كل المواد الصادرة التي تصدر عن المطبوع أو الإذاعة أو التلفزيون وتكون في قواعد متعددة تحددها طبيعة الوسيلة الناشرة لهذه المواد .

كما تعرف بأنها كيان اجتماعي منسق إداريا بحدود واضحة نسبيا و يمارس وظائف على أسس مستمرة من أجل تحقيق أهداف مشتركة .

وهناك تعريف آخر بأنها : مجموعة من الأفراد القائمين بالوظائف و الجهود في مؤسسة ويمتلكون القدرة على التسيير وتقوم الإدارة على ما يسمى بالتسلسل الهرمي للسلطة المؤسسة على المجال العام لأن القضايا التي تعالجها هي قضايا عمومية التي يلتف حولها الرأي العام .

بناءا على التعاريف هناك مجموعة خصائص للمؤسسات الإعلامية منها :

1 -أنها كيان إجتماعي ، بها فريق عمل يتفاعل من بعضه لتحقيق هدف .
2 -تحقيق هدف المؤسسة لا يكون عشوائيا إنما بناءا على تخطيط دقيق.
3 -تمارس الأعمال فيها بشكل مستمر .
4 -هنالك إختلاف بين المؤسسات الإعلامية من حيث النشاط .
5 -تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف.[1]

وتعرف المؤسسات الإعلامية أيضا : هي منظمة حكومية أو خاصة تعمل في مجال من مجالات الإعلام المختلفة ويكون دورها الأساسي بالضرورة العمل على نشر الوعي و الثقافة و الخبر الصحيح إما مكتوبا أو مسموعا أو مرئيا ، وتوظف هذه المؤسسات كفاءات علمية ضمن الإمكانيات المتاحة للحصول على أفضل النتائج.

1 -1 التوعية الأمنية :

يمكن أن نعرف التوعية الأمنية بأنها الجهود المبذولة من الجهات الأمنية المختصة و الجهات الأخرى ذات العلاقة ضمن خطة عامة لرفع مستويات الفهم و الإدراك ،للأبعاد و المفاهيم و المخاطر و السلوكيات المشروعة وغي المشروعة الواجبة و المتاحة والممنوعة في مجالات الأمن و السلامة العامة و الخاصة ، بهدف تقليل المخاطر و التهديدات الداخلية و الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها أفراد المجتمع و الدولة ، ودعم جهود مؤسسات الأمن الوطني في أداء مهامها ووظائفها و التعاون معها و التكامل مع جهودها.

و التوعية الأمنية هي العملية التي تهدف إلى نشر المعارف و الحقائق بقصد تغيير أو تعديل أو تثبيت اتجاهات الفرد أو الجماعة نحو حدث من الأحداث أو ظاهرة من الظواهر ، ومن مساعدتهم على التفاعل معها بموضوعية و في الوقت نفسه تقوم بتوجيههم إلى أنسب أساليب الوقاية من التحديات المحيطة بهم و التقليل من آثارها المحتملة [1]

1 -2 دور الإعلام في تحقيق الوعي الأمني :

تلعب وسائل الإعلام دورا هاما وحيويا في دعم أنشطة الأجهزة الأمنية ، وتحقيق الأمن الوقائي من خلال التوعية و الإرشاد وتبصير الجمهور بالأخطار المحدقة بهم و زرع الطمأنينة في نفوسهم ، وإن إهتمام وسائل الإعلام بنشر جهود رجال الشرطة من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق هدفين هما :[2]

- شعور المواطنين بالأمن من خلال ما تنشره هذه الوسائل حول كل المستجدات الحديثة من أجهزة و برامج و أفراد.

[1]– علي عبد الفتاح كنعان ، إدارة المؤسسات الإعلامية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2014 م ،ص51.

[2]– أشرف محمد الأمين ، الأبعاد المعاصرة لدور الصحافة في الإعلام الأمني ، بحث غير منشور ،كلية الدراسات العليا ،أكاديمية الشرطة ،القاهرة ،1995،ص33.

- ردع من لم يتم ضبطهم من المجرمين و الخارجين عن القانون الذين لم يتم ضبطهم بعد.

ونظرا لخطورة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام عند نشر أخبار الجرائم ، فعليها أن لا تكتفي بنشر خبر الجريمة و تفاصيله الدقيقة حتى لا يؤثر ذلك على الجانب النفسي للمتعصبين من الجمهور ، لكن من الأفضل أن يكون الهدف من النشر هو اتخاذ العبرة و الوقاية وتثقيف أفراد المجتمع بتلك الوسائل التي يلجأ إليها المحتالون و المجرمون، حتى يؤدي ذلك إلى خلق الوعي الأمني لدى الجمهور كي لا يقع مستقبلا ضحية لتلك الجرائم يجب على الإعلام أن يعمل على مراعاة أن تكون هناك نظرة واعية لدى الإعلاميين ،في نشر الحوادث و البعد عن الإثارة و إظهار المجرمين بمظهر الأبطال وإثارة شفقة و إعجاب المواطنين بهم ، و العمل على تعميق شعور الأفراد في المجتمع لنبذ الجريمة و مرتكبيها .

المهم هنا أن تسعى وسائل الإعلام إلى تناول المشكلات الاجتماعية، في سلسلة من المقلات العلمية و التحقيقات المدعمة بالإحصائيات و الصور المقرونة برأي أهل الخبرة .

كما أن نشر الأخبار التي تتعلق بالمجرمين يحقق شعور بالطمأنينة لدى المواطنين بأن أجهزة الأمن تراقب الوطن وتحارب من تسول له نفسه الاعتداء على حريات الآخرين و حقوق المجتمع ،كما أن ذلك سوف يساهم بلا شك في جعل الجمهور أكثر إيجابية مع

رجال الشرطة و مكافحة الجريمة و التصدي لها و الوقاية منها وذلك بالمساعدة في تقديم المعلومات و البلاغات و الالتزام بالأنظمة و القوانين ووقاية أنفسهم من شر الوقوع كضحايا للجرائم .

1 -3 أساليب المعالجة الإعلامية للجرائم :

للمعالجة الإعلامية لأخبار الجريمة عدة آراء من بينها :

أ - ترى أن التوسع في نشر أخبار الجريمة يساعد على إنتشارهها و يشجع على إرتكابها خاصة وأنه غالبا ما تمر فترة زمنية طويلة بين وقوع الجريمة و بين صدور الحكم فيها ، بحث لا يقرن نشر الجريمة بالعقاب الذي يناله المجرم ، وتم تأكيد هذا الاتجاه بالعديد من الدراسات و الأبحاث العلمية والتي أثبتت تأثر الشباب بالجرائم التي تنشرها وسائل الإعلام الجماهيري حيث أن بعض الشباب يقوم بتقليد هذه الجرائم .

ب - ترى أن نشر أخبار الجريمة يمنع من تكرارها لما يحققه النشر من التوعية بأساليب المجرمين وكيفية مواجهة الجريمة، كما أن نشر العقاب الذي يناله المجرم يردع الآخرين من التفكير في الجريمة ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الجريمة جزء من الواقع الاجتماعي ، وتجاهل هذا الواقع يحرم أجهزة الإعلام من القيام بجزء من واجبها كمرات للحياة الاجتماعية ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن منع نشر أخبار الجريمة في وسائل الإعلام لا يقلل من وقوعها و إنما يزيد من إنتشارها لأنه يحرم وسائل الإعلام من حق تنبيه المجتمع إلى خطورة الجريمة في المجتمع .

1 -4 المشكلات التي تواجه الإعلام الأمني:

من أهم المشكلات التي تواجه الإعلام الأمني طبيعة عمل الأجهزة الأمنية ووظائفها في المجتمع ، بالإضافة إلى رواسب الماضي من عهود الاستعمار مما يسبب حواجز نفسية بين المواطن ورجل الأمن ، العوامل التاريخية على مستوى الوطن العربي كذلك أتساع ميدان عمل الأجهزة مع قلة الإمكانيات في كثير من الدول ، وضعف المستوى التعليمي و الثقافي لبعض منسوبي الأجهزة الأمنية.

إلى جانب مسؤولية الأجهزة الأمنية عن أخطاء أفرادها بمعنى أنهم إذا أخطأ فرد وصفت كل الأجهزة بالخطأ و القصور ، وإظهار رجل الأمن بصورة غير مناسبة في بعض وسائل الإعلام الغربية ، أيضا دور وسائل الإعلام الأجنبية في نشر الأخبار المتعلقة بالجريمة و المسلسلات و المسرحيات التي تغذي الكراهية وعدم التعاون و الاستهتار .

1 -5 إستراتيجية معالجة قضايا الجريمة في وسائل الإعلام:

أ - في مجال الصحافة :

من حيث محتوى الرسالة الصحفية : التأكيد على حرية التفكير و التعبير مع ربط هذه الحرية الصحفية في مجال نشر الجريمة بضوابط المسؤولية الاجتماعية مع إصدار تشريعات تحدد الحقوق و الواجبات وتنظم المجتمع الصحفي ، بحيث يتم توعية الصحفيين بالأساليب الحديثة للتوعية الأمنية و الوقاية من الجريمة .

من ناحية صناعة الصحافة : تطوير شبكة معلومات تربط بين الصحف ومؤسسات الإعلام الأمني لتزويد الصحف بالمعلومات الأمنية ، التي تصلح للنشر في مجال التوعية الأمنية و الوقاية من الجريمة ، مع ضرورة إدخال تقنيات حديثة في مجال الإنتاج الصحفي للاستفادة منها في إصدار الصحف.

وضع برامج مستمرة للتدريب النظري و العلمي المشترك بين الإعلاميين و رجال الأمن .

تشجيع المؤسسات الإعلامية كبيرة لإعداد برامج ضخمة في مجال التوعية الأمنية و الوقاية من الجريمة .

ب - في مجال وكالات الأنباء:

يجب أن تحقق هذه الوكالات التوازن المطلوب في مجال تدفق أخبار الجريمة ، على أن تهتم بالجوانب الإيجابية في عرض الجريمة ، مع ربط السياسة الإعلامية بجوانب التنمية المختلفة .

ج – في مجال الإذاعات المسموعة :

لابد من اعتماد ميثاق للعمل الإذاعي في مجال مكافحة الجريمة بين كافة إذاعات الوطن ، مع تنفيذ خطط واضحة في مجال التوعية الأمنية و الوقاية من الجريمة.

د- في مجال التلفزيون :

التنسيق في مجال التدريب المشترك للكوادر الإعلامية العربية في مجال الإعلام الأمني و التوعية الأمنية و الوقاية من الجريمة بالإضافة إلى تبادل الزيارات و البرامج الأمنية وكذا الخبرات في هذا المجال بالإضافة إلى توفير المعلومات الأمنية وإعداد أرشيف في مجال المعلومات الأمنية.

هـ - في مجال السينما :

الاهتمام بهذا الجانب الاتصال بكتاب سيناريو متميزين لإنتاج أفلام في مجال التوعية الأمنية و الوقاية من الجريمة خاصة في مجال الإرهاب و المخدرات وغيرها ، على أن يكون هناك تمويل مشترك لهذه الأفلام .

و – في مجال المسرح :

الاهتمام بالدراما و الاتصال بالخبرات المتميزة في هذا المجال لإنتاج مسرحيات في مجال التوعية الأمنية و الوقاية من الجريمة [1]

[1]– فاروق أبو زيد ، الصحافة المتخصصة ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ،1993،ص 76–84.

خاتمة :

تشكل الجريمة بصفة عامة تهديدا مستمرا للسلام الاجتماعي و الأمن و الاستقرار في جميع بلدان العالم مما يستوجب بناء إستراتيجيات فاعلة لمحاربة هذه الجريمة بجميع أشكالها ، وذلك بجهود منظمة وتعاون بين كافة أجهزة الدولة وكذا المؤسسات الإعلامية في مجال تبادل المعلومات و الخبرات لتطبيق إستراتيجيات واضحة المعالم تضع أهدافا واضحة ومدروسة ، مع تحديد آليات فعالة لتنسيق وتطبيق هذه الإستراتيجيات وذلك بتبادل الآليات و المعلومات و الأساليب و الخبرات ، ولا بد من تأسيس مراكز تهتم بالتدريب في مجال الإعلام الأمني وإعلام الجريمة تهدف إلى بناء قدرات خاصة بمكافحة الجريمة عبر وسائل الإعلام الجماهيري بالإضافة إلى عقد ندوات و مؤتمرات خاصة بهذا الشأن بما في ذلك دراسة أثر الفضائيات و الإنترانت على انتشار الجريمة .

الفصل الخامس

الملكية العامة

تمهيد :

إن قوة الدولة تقاس بما تملكه من إمكانيات بشرية و مادية ومدى قدرتها ونجاحها في تسييرها، وتشكل الأملاك الوطنية جزءا منها والتي من خلالها تستطيع الدولة رسم سياسة إجتماعية و اقتصادية وعليه فإن الدولة تسعى دوما إلى اتخاذ التدابير المختلفة والناجعة لضمان السير الحسن والفعال لهذه الثروة المادية الهامة ، إن القانون الجزائري تدخل في مجال الملكية العامة و أقرها في الأحكام الدستورية مؤكدا وجوب حمايتها و إحترامها .

1- مفهوم الملكية العامة وخصائصها :

مفهوم الملكية العامة :

أ - **لغة :** تعني احتواء الشيء و القدرة على الاستبداد به و التصرف فيه، يقال : ملك الشيء أي حازه و إنفرد بالتصرف فيه [36]

ب - إصطلاحا : إن اللفظ المتداول في الفقه القديم "الملك" ، أما اللفظ لدى الفقه المعاصر فهو "الملكية " وكلاهما مترادفان .

فقد عرف المالكي " الملك " بأنه إستحقاق التصرف في الشيء بكل أمر جائز بكل أمر جائز فعلا أو حكما لانيابة ".[37]

ج – التعريف القانوني للملكية العامة : يقصد بالأملاك العمومية ، في مفهوم هذا الأمر ، المنشآت الأساسية و التركيبات و المنشآت الكبرى و الوسائل ، و الممتلكات العمومية المنقولة و العقارية التي تستغل في إطار الأنشطة الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و التربوية و الرياضية و الدينية .[38]

1 -1 خصائصها :

بعد عرض مختلف تعريفات الملكية العامة يمكن تلخيص خصائصها التي تميزها عن المالكية الفردية في العناصر التالية :

أ - أن يكون المال مملوكا للدولة و أي شخص آخر من أشخاص القانون العام : لقد حدد المشرع الجزائري الأملاك العامة بمجموعة الحقوق و الأملاك المنقولة و العقارية التي

---

[36]– ساين محمد أحمد غادي ، الاموال االعامة في الإسلام وحكم الإعتداء عليها ، مؤسسة رام ،جامعة مؤتة ،

[37]– الكرك ،1994، ص18.

[38]– نفس المرجع ،ص 18.

الأمر رقم 24/95 مؤرخ في 25 سبتمبر 1995 ، يتعلق بحماية الأملاك العمومية و امن الأشخاص فيها ، المادة رقم 02.

تمتلكها المجموعة الوطنية – الدولة و الولاية و البلدية – و المخصصة لاستمال الجمهور مباشرة أو بواسطة مرفق عام

من هنا يخرج عن نطاق الملكية العامة للأموال المملوكة للأفراد و الأشخاص المعنوية الخاصة.

ب - أن يكون المال مخصصا للمنفعة العامة: أن يكون هذا المال موضوعا تحت تصرف الجمهور مباشرة أو بواسطة مرفق عمومي بأن يتم تخصيصه بنص قانوني أو تنظيمي وبحكم طبيعته (كالبحار والشواطئ والصحاري.....).
ويخرج عن وصف الملكية العامة المال المملوك لشخص من أشخاص القانون العام غير المخصص للنفع العام وكذلك المال المخصص للنفع العام غير المملوك لشخص عام مثل: أموال الشركات والبنوك الخاصة.

ج- ترتبط نظرية الأملاك العامة بالعديد من النظريات المؤسسة في القانون الإداري كنظرية القرار الإداري، نظرية الضبط الإداري ونظرية نزع الملكية للمنفعة العامة.

1 -2 تصنيف الأملاك العمومية:

- **الأملاك الوطنية العمومية** :
- **الأملاك الوطنية الطبيعية** : يقصد بها تم تكوينه بفعل الطبيعة ،دون جهد أو عمل بشري.

فيضم كل من الملك الوطني العمومي البحري،الملك الوطني العمومي المتعلق بمجاري المياه،المجال الجوي الإقليمي،وكذا الثروات والموارد الطبيعية ويضم (شواطئ البحر ، قعر البحر الإقليمي وباطنه ، المياه البحرية الداخلية ،طرح البحر ومحاصره ،الجرف القاري ، مجاري المياه ...)

- **الأملاك الوطنية العمومية الاصطناعية:** وتشمل :

- الأملاك العمومية الاصطناعية في مجال الطرق و المسالك و السكك الحديدية .
- الملاحة البحرية ، المجال العسكري ، مجال الاتصالات السلكية و اللاسلكية.

- الأملاك العمومية الاصطناعية المتعلقة بالمعالم و الآثار التاريخية ، والمتعلقة بالمباني و المساحات العمومية .

- **الأملاك الوطنية الخاصة :** وتشمل

أ – الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة والجماعات الإقليمية مثل العقارات و المنقولات غير المصنفة ضمن أملاك الدولة العامة و التابعة لها ، الحقوق و القيم المنقولة التي حققتها الدولة وجماعاتها الإقليمية .....الخ

ب - الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة وحدها دون جماعاتها الإقليمية مثل البنايات و الأراضي الغير مصنفة ضمن الملك الوطني العام و التي ملكتها الدولة وخصصتها لمرافق عمومية سواء كانت تتمتع بالشخصية المعنوية أو لا ، والتي اقتنتها الدولة أو آلت إليها أو امتلكتها أو شيدتها ، والعقارات المملوكة للدولة و التي خصصت للاستعمال المهني أو التجاري أو السكني .....إلخ.

ت -الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للولاية وحدها : مثل الأملاك العقارية التي اقتنتها أو أنجزتها الولاية غير المخصصة ،المحلات التابعة للولاية التي اقتنتها أو شيدتها بأموالها الخاصة ، الهبات و الوصايا المقدمة للولاية .....الخ.

ث -الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للبلدية ونذكر منها : البنايات و الأراضي غير المصنفة في الأملاك الوطنية العمومية التي تملكها البلدية و المخصصة للمرافق العمومية و الهيئات الإدارية ، الأراضي الجرداء التي تملكها البلدية غير المخصصة ، العقارات و المحلات ذات الاستعمال المهني أو التجاري أو الحرفي الآيلة لملكية البلدية ،الممتلكات و المعدات التي اقتنتها أو شيدتها البلدية بأموالها الخاصة ...الخ.

1 -3 آليات حماية الأملاك العمومية الوطنية :

- الحماية المدنية للأملاك الوطنية :

أخضع المشرع الجزائري ، ومن قبل القضاء الإداري لفرنسا ،الأملاك الوطنية لمبادئ و أحكام استثنائية تميزها في تسييرها و استعمالها عن الممتلكات الخاصة ، وتعطيها حماية قانونية تضمن ديمومتها وعدم التعدي عليها .

وتتجسد هذه الحماية في ثلاثة مبادئ أساسية أشارت إليها أحكام المادة 689 من القانون المدني الجزائري وكذا أحكام المادة 66 من قانون الأملاك الوطنية رقم 30-90 المعدل وتعلق الأمر بالعناصر التالية :

أ - مبدأ عدم قابلية التصرف في الملك الوطني العام .

ب - مبدأ عدم جواز اكتساب الملك الوطني العام بالتقادم.

ت - مبدأ عدم جواز الحجز على الملك الوطني العام .

- الحماية الإدارية للأملاك الوطنية :

تتلخص آليات الحماية الاستثنائية التي أخص بها المشرع الجزائري أملاك الدولة بالعناصر التالية :

أ - إجراء جرد الأملاك الوطنية

ب - إجراء صيانة الأملاك الوطنية .

ت - إجراء الرقابة على الأملاك الوطنية .

1 -4 الجرائم المرتكبة ضد الأملاك العمومية :

- **جريمة إتلاف :** فتحمي السندات و السجلات العامة ضد خطر الإتلاف و التشويه أو التبديد من أماكن حفظها بالمستودعات العامة للحفظ ، [39]وتعاقب المادة 120 من قانون العقوبات وذلك بالحبس من سنتين إلى عشرة سنوات و بغرامة مالية معتبرة

[39]– محمد فاروف عبد الحميد،التطور المعاصر لنظرية الأموال العامة و القانون الجزائي ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائري، سنة 1988،ص 369.

مل قاض أو موظف أو ضابط عمومي يتلف أو يزيل بطريقة الغش وبنية الإضرار وثائق أو سندات أو عقود أو أموال منقولة كانت في عهدته بهذه الصفة أو سلمت له بسبب وظيفته .

- **جرائم التخريب و الحرق :**

تعتبر هذه الجرائم من أبرز الجرائم التي تقع على الأملاك الوطنية العمومية والمرتكبة من طرف الشخص العادي و الذي تنتفي فيه صفة الموظف العام .

وتحمي الأماكن المعدة للعبادة و النصب و التماثيل و اللوحات المخصصة للمنفعة العمومية و الوثائق و الأشياء التاريخية و الأشياء المتعلقة بالثورة ، ضد كل تخريب أو تشويه أو حرق ، حيث تنص المادة 160 مكرر 08 من قانون العقوبات على إمكانية أن تصل العقوبة إلى الحرمان من الحقوق الوطنية المنصوص عليها في المادة 09 مكرر01 من قانون العقوبات [40] .

ويعاقب بالسجن كل من وضع النار على مباني أو مساكن أو بواخر إذا كانت مسكونة أو مستعملة للسكن ، كما يعاقب القانون كل من أحرق مركبات أو طائرات أو سكة حديدية ليس بها أشخاص ولكن تدخل ضمن قطار يستعمله أشخاص من 10 إلى 20 سنة ، كما يعاقب بالسجن المؤبد إذا كانت لجرائم المذكورة في المادتين 395 و 396 تتعلق بأملاك الدولة أو بأملاك الجماعات المحلية أو المؤسسات أو الهيآت الخاضعة للقانون العام [41] .

- **جرائم التعدي على الطريق العام :**

وتسمى بمخالفات الطرق إذ نص قانون العقوبات على العديد من المخالفات التي تتصل بها مثل ما جاءت المادة 408 فيما يخص حرية الاستعمال العام – كل من وضع شيئا في

[40]– قانون العقوبات .

[41]– المواد 395 –396– 396 مكرر من قانون العقوبات .

طريق أو ممر عمومي من شأنه أن يعيق سير المركبات أو إستعمل أي وسيلة لعرقلة سيرها وكان ذلك بقصد التسبب بإرتكاب حادث أو عرقلة المرور

أو إعاقته يعاقب بالسجن المؤقت من 05 إلى 10 سنوات وبغرامة من خمس مائة ألف دينار جزائري إلى مليون دينار جزائري ، وإذا نتج عن هذه الجريمة إزهاق روح إنسان يعاقب الجاني بالسجن المؤبد [42]

كما يعاقب بغرامة من مائة دينار جزائري إلى ألف دينارجزائري و يجوز أن يعاقب بالحبس من عشرة أيام إلى شهرين كل من يعيق الطريق العام بأن يضع أو يترك فيها دون ضرورة مواد أو أشياء من شأنها أن تمنع أو تنقص من حرية المرور أو تجعل المرور غير مأمون [43]

1 -5 أسباب تفشي ظاهرة الاعتداء على الملكية العامة :

إن تضافر العديد من الأسباب كان وراء تفشي ظاهرة التعدي على الأملاك التابعة للدولة ولعل تأثير بعضها كان كبيرا بالمقارنة مع الأسباب الأخرى وهي عديدة سنتناول أهمها كالآتي :

أ - الأسباب الأمنية :

إن الأزمة الأمنية الحادة و الأوضاع التي عاشتها البلاد في العشرية السوداء أفرزت تعقيدات كبيرة حالت دون الإستمرار في تطبيق السياسة العمرانية الجديدة ، مما جعل بعض

[42]– بومزبر باديس ، النظام القانوني للأموال العامة في التشريع الجزائري ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق 2011–2012، ص 116.

[43]– نفسع المرجع ص117.

القوانين الهامة تتأخر في الصدور لاسيما المتعلقة بالرقابة البعدية وغيرها من القوانين المتعلقة بالعمران[44]

النزوح السكاني من الجبال و المناطق النائية والتي عرفت نشاطا مكثفا للجماعات الإرهابية إلى المدن الكبرى بحثا عن الأمان ، هروبا من التهديدات العديدة من الجماعات الإرهابية إنقاذا لحياتهم وسلامة أهاليهم تاركين وراءهم ممتلكاتهم و أراضيهم الزراعية ،ومنه عرفت المدن نموا سريعا.

ب – أسباب اجتماعية :

- تدني المستوى المعيشي الذي يقاس بعدة مؤشرات اقتصادية، اجتماعية ، ثقافية مثل الدخل ، نسبة التعليم ، المستوى الصحي ، معدل الفقر .
- البطالة وفي غياب أي مصدر رزق وغلاء المعيشة جعل الأفراد يقومون بشغل عقارات تابعة للدولة بصفة غير مشروعة لإقامة عليها أي نشاط تجاري وهذا ما نلاحظه صائفة كل سنة على السواحل البحرية حيث يقوم فرد أو عدة أفراد بتسييج منطقة معينة ليقيم عليها مقهى أو محل لبيع المأكولات الخفيفة فمهما كان الدافع ومهما كانت مساحة المنطقة المستوى عليها فإن هذا يعد تعدي على الملكية العقارية[1]
- النمو السريع الذي عرفته المدن الجزائرية من حيث الحجم و العدد نتيجة النمو الديمغرافي فقد تضاعف عدد سكانها ثلاث مرات خلال عشرين سنة الماضية كما تضاعف عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن المائة ألف نسمة ،وتشير الإحصائيات لسنة 2004 بأن عدد سكان المدن قدر ب 59٪ بينما سكان الريف قدر بـ 41٪ ونلاحظ أن مدن الوسط أكثر اكتظاظا من مدن الشرق و الغرب وكانت التوسعات السكانية على حساب أملاك الدولة .
- نزوح السكان بسبب التركيز على المدن في التنمية الإقتصادية ، كما نجد كذلك بد المرافق الضرورية للمعيشة كالمدارس و المستشفيات عن الساكنين في المناطق النائية ،

[44]– الفاضي الحمار ، الجرائم الواقعة على العقار ، بدون طبعة ، دار هرمة للطباعة و النشر ، الجزائر ،2006 ص23.

مشكل المواصلات كانت سبب لنزوهم للمدن الكبيرة المجاورة أو القريبة ، فيقومون ببناءات قصديرية على عقارات تابعة للدولة تفتقر لأدنى وسائل الحياة .

- أزمة السكن التي أرغمت المواطنين خاصة الشباب المتزوج حديثا على بناء البيوت القصديرية و لكن ما يلاحظ أن ترجع أسباب الانتشار الواسع للبيوت القصديرية إلى إدراك المواطنين لمدى تركيز الدولة مجهوداتها و القضاء على هذه الظاهرة ، إذ أصبحوا يبنون البيوت القصديرية في المواقع الحيوية و الاستراتيجة ملك للدولة.[45]

[45]– الفاضل حمار ، مرجع سابق ، ص30.

خاتمة :

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها الأملاك الوطنية العمومية بإعتبارها أبرز وسيلة تعتمد علها الدولة للقيام بمهامها على أحسن وجه كما أنها تعبر عن سيادتها الوطنية والتي تكمن في المساهمة في تنمية وترقية حياة الفرد و المجتمع وتحقيق المصلحة العامة ،تجسيد القيم الوطنية و المحافظة عليها من خلال الآثار المتاحة ،و باعتبارها ذات أهمية بالغة في تحقيق و تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية في الدول .

ولذلك وجب على الدولة أن توفر الحماية لهذه الأملاك ضد كل الاعتداءات التي تستهدفها خاصة بعد زيادتها في الفترة الأخيرة وذلك عن طريق سن إجراءات وقوانين كفيلة بضمان تأدية هذه الأملاك الغرض الذي أنشئت من أجله ، واستمرارها في ذلك.

الفصل السادس

الجانب الميداني للدراسة

تمهيد:

إن المعرفة العلمية تخضع لضوابط وأسس منهجية لا نستطيع الوصول إليها دون اِتباع هذه الأسس والتقييد بها ،فالمنهجية هي مجموعة مناهج وتقنيات التي توجه إعداد البحث وترشد الطريقة العلمية ،وإن البحث العلمي يعتمد على المنهج المستعمل والكيفية التي اِستعملها ووفقها لدراسة الواقع.

ويتضمن هذا الفصل الإجراءات الميدانية للدراسة من خلال اِختيار المنهج المستعمل في الدراسة واِختيار تقنية البحث المناسبة والمتلائمة مع المنهج المستعمل.

1 – **الإطار الزماني و المكاني للدراسة :**

أ – **المجال المكاني** : لكل دراسة مكان تجرى فية ونظرا للقرب الجغرافي و معرفتنا بالمكان ومن ثم سهولة الوصول إليه و بالتالي إلغاء عاملي الزمن و بعد المسافة للاتصال بالمبحوثين وسهولة توزيع الاستمارات فلقد قمنا بإختيار مدينة خميس مليانة التي نقيم فيها لإجراء الدراسة الميدانية .

ب – المجال الزمني : إن أي بحث علمي يتطلب من الباحث مدة زمنية وذلك حسب الظروف المساعدة أو المعرقلة لذلك فبدأنا هاته الدراسة من خلال القراءات الأولية

للموضوع وفي بناء الفرضيات و تحديد الخطوط العريضة للبحث النظري وقد دام الجانب النظري للدراسة من 20 ديسمبر الى غاية 20 أفريل .

أما الجانب الميداني فقد شرع فيه إبتدءا من 02 أوت الى غاية 02 سبتمبر نظرا للظروف الصحية المتعلقة بجائحة الكرونا المعاشة في البلد .

ج– المجال البشري : ويسمى أيضا بوحدة المعاينة التي تجرى عليها إستمارة المستجوبين وقد اعتمدنا في البحث فئة الشباب من 19 إلى 40 سنة اتي أجرينا الدراسة عليها .

وتمثل هذا المجال في شباب بلدية خميس مليانةلأن موضوع الأمن يهم بالأخص الشباب كفئة هامة داخل المجتمع خاصة ما يتعلق بإكتساب الثقافة الأمنية و التوعية بالمحافظة على الممتلكات العامة و قد أخذنا الجنسين معا .

2 – التقنيات المستعملة :

إن طبيعة موضوعنا يتطلب من الإستعانة بأدوات منهجية وهذا للإلمام بالموضوع ولهذا إعتمدنا على الأدوات المنهجية التالية :

أ – الملاحظة : إعتمدنا في بحثنا هذا على الملاحظة و التي هي أداة بحثية مساعدة لا غنى لأي بحث عنها نظرا لدورها الجيد في الحصول على معلومات دقيقة و مفيدة الدراسة السلوك الانساني الذي يصدر من الأفراد في حياتهم اليومية وأفعالهم الإجتماعية ويعرفها " خير الين عويس " بأنا أداة من أدوات البحث العلمي عن طريقها يتم جمع بيانات عن حالة الظاهرة وما يشمل منها من سلوك الأفراد الصادرة عن تصرفاتهم و عن تعريفهم عن بعض المواقف الطبيعية أو المصطنعة التي يمكن مشاهدتها [46]

ب – الإستمارة : تعتبر إستمارة البحث مجموعة من الأسئلة مفتوحة و أخرى مغلقة ، وتبنى هاته الاستمارة بطريقة علمية وفق الفرضيات المطروحة و الإشكالية المحددة توجه هاتة الاستمارة للعناصر المبحوثة بغرض الإجابة عنها يقوم الباحث بتنظيم هذه الاجوبة و إعطائها الصفة العلمية وذلك بإعطائها قراءة علمية سوسيولوجية ولقد إستعنا بهاته الأداة البحثية لأننا رأينا أنها الأنسب لطبيعة موضوعنا المدروس بهدف محاولة معرفة ما إذا كان المواطن الجزائري لديه ثقافة أمنية تجعله يحافظ على ممتلكات وطنه و بالتالي تكون لديه

[46]– خير الدين عويسي ، دليل البحث العلمي ، دار الفكر العربي،القاهرة ،الطبعة الأولى 1997، ص 63 .

قيم أمنية وفي هذا الصدد عمدنا إلى طرح الأسئلة وتنوعت هذه الاسئلة بين المغلقة و المفتوحة و النصف مفتوحة وقد كانت الاسئلة متناسبة مع الفرضيات التي إفترضناها .

وتمثل هذا المجال في شباب بلدية خميس مليانة لان موضوع الامن يهم بالأخص فئة الشباب وكفئة هامة داخل المجتمع خاصة فيما يتعلق بإكتساب الثقافة الامنية و التوعية بالمحافظة على الممتلكات العامة وقد أخذنا الجزئين معا.

3- عينة الدراسة : إن إختيار العينة يعتبر من أهم الخطوات التي يبنى عليها البحث العلمي وذلك لأنها تختلف حسب طبيعة الموضوع و هذا ما يدفع الباحث الى اختيار العينة كوسيلة و أداة للتحقق من صحة نتائج الدراسة ، وبما أنه يصعب علينا وعلى أي باحث إلى إختيار العينة كوسيلة و أداة نتائج الدراسة و كذا صعوبة الاتصال بعد كبير من المعنيين بالدراسة لكي يطرح عليهم الأسئلة و التحصل على الأجوبة ، فإنه لا مفر من اللجوء إلى أسلوب أخذ العينة التي تمثل المجتمع الأصلي للبحث حتى نستطيع أن نأخذ صورة مصغرة عن التفكير العام

وفي بحثنا إخترنا خمسة عشر عينة نعتقد بأنها ممثلة لمجتمع البحث و عليه إستعنا في هذه الدراسة بالعينة العشوائية البسيطة وهي ذات أهمية كبيرة للمعاينة و خاصة لإستخدامات العينة في الوصول إلى نتائج و تعميمها على المجتمع بكامله.

و العينة العشوائية البسيطة عينة تختار بحيث يكون لكل مفردة من مفردات مجتمع الدراسة نفس الفرصة و الاحتمال أن تختار داخل العينة ، المعني به طريقة السحب العشوائي .

4 – المنهج المستخدم:

عند القيام بأي دراسة علمية لا بد من إتباع خطوة فكرية منظمة وعقلانية هادفة لبلوغ نتيجة ما وذلك بإتباع منهج معين يناسب طبيعة الدراسة التي نتطرق أليها كما أن معرفة المنهج المعتمد في الدراسة أمر نهم بالنسبة للباحث وذلك حتى يكون على اقتناع بالنتائج المتوصل إليها .

ويعرف إبن خلدون المنهج على أنه عبارة عن مجموعة من القواعد المصاغة التي يعتمدها الباحث بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة أو المشكلة العلمية موضوع الدراسة و التحليل[47].

وبما أن دراستنا تتمحور حول الثقافة الأمنية لدى المواطن في المجتمع الجزائري فإن المنهج الذي تم إختياره هو المنهج الوصفي و الذي يستخدم لوصف ماهو كائن و تفسيره و تهتم بتحديد الظروف و العلاقات التي توجد بين الوقائع .

[47]– أحمد العظيمي ، منهجية كتابة مذكرات و أطروحات الدكتوراه للإعلام و الاتصال . ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2009، ص 11.

ومنه فالدراسات الوصفية تقوم على تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها و أبعادها و العلاقات بين المتغيرات بهدف الإنتهاء إلى وصف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في غرس ثقافة الأمن لدى المواطن و مدى وجود ثقافة أمنية لدى المواطن الجزائري و تبيان أهميتها ودورها في ترسيخ الوعي الأمني و محاولة التوصل إلى حقائق شاملة تكون مصاغة بطريقة علمية مستمدة من المحيط و بناءا على ذلك فإن المنهج الوصف التحليلي هو طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محدد لوضعية أو مشكلة إجتماعية معينة ويرى آخرون أنه طريقة لوصف الظاهرة المدروسة أو تصورها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفه و تحليلها و إخضاعها للدراسة الدقيقة كما أنه يعتبر المنهج المستخدم بكثرة في دراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الاحصائية و هو من المناهج التي تعتمد في دراسة الوقائع أو الظاهرة ، كما يوجد في الواقع و يهتم بوصفها وصفا دقيقا يعبر عنها .

إستخدمنا المنهج الكمي و الذي يعتبر من أهم الأدوات التي يلجأ إليها الباحث في علم الإجتماع خاصة في الدراسات الميدانية ، الهدف منه هو التحليل الكمي القياسي للظاهرة المدروسة ، ومنه نتفادى الأحكام الذاتية و الوصول إلى نتائج علمية موضوعية من خلال تحويل المعطيات و البيانات الكيفية إلى بيانات كمية وذلك بإستعمال جداول و تحليلها بطرق و أساليب إحصائية .

5- الجداول :

الجدول رقم 01: يبين توزيع المبحوثين حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكور	07	%46.66
إناث	08	%53.33
المجموع	15	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يتوزعون حسب الجنسين إلى 15 فرد ، حيث حيث قدرت نسبة الإناث بـ 53.33%، أما نسبة الذكور فقدرت بـ 46.66% أن عدد الإناث كان الغالب على عينة الدراسة ولكن بفارق بسيط .

نستنتج من خلال ذلك أن نسبة الإناث طغت ولكن ليس بشكل كبير على نسبة الذكور وذلك راجع إلى أن الموضوع ملهم للنساء أكثر من الذكور، وراجع لطبيعة النساء في الترتيب وحب رؤية الأشياء جديدة وغير مخربة.

الجدول رقم 02: يبين توزيع المبحوثين حسب السن.

السن	التكرار	النسبة
[29-19]	04	%26.66
[39-30]	05	%33.33
[49-40]	07	%46.66
المجموع	15	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه توزيع المبحوثين حسب السن حيث كانت النسبة الأكبر من نصيب السن [40-49] سنة و التي قدرت بـ 46.66% ، تليها نسبة من [30-39] سنة و المقدرة بـ 33.33% ثم في الأخير نسبة 26.66% وهي نسبة قليلة كانت لفئة [19-29] سنة .

ومنها نستنتج أنه كلما زاد عمر الإنسان أصبح أكثر اهتماما بالمواضيع التي تخص مجتمعه و المحيط الخارجي .

الجدول رقم 03: يبين توزيع المبحوثين حسب مكان الإقامة .

مكان الإقامة	التكرار	النسبة
حي شعبي	13	%86.66
حي راقي	02	%13.33
المجموع	15	%100

يتبين من خلال الجدول أن معظم المبحوثين يقيمون في أحياء شعبية ،إذ قدرت ب 86,66% وتليها بنسبة 13,33% للمقيمين في الحي الراقي .

نستنتج من خلال الجدول ارتفاع نسبة المقيمين في الأحياء الشعبية راجع إلى أن معظم الاسر الجزائرية من الطبقة المتوسطة وإنها ورثت هذا المسكن أبا عن جد أما بالنسبة للقاطنين في الأحياء الراقية فيرجع ذلك إلى أن هذه الأسر ميسورة الحال.

الجدول رقم 04: يبين توزيع المبحوثين حسب المستوي التعليمي :

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
إبتدائي	00	%00
متوسط	00	%00
ثانوي	07	%46.66
جامعي	08	%53.33
المجموع	15	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المبحوثين ذات مستوى تعليمي ابتدائي ومتوسط تقدر نسبتهم ب 00% أي منعدمة تماما،أما مبحوثي المستوى التعليمي الثانوي قدرت نسبتهم ب46,66%،في حين بلغت نسبة المبحوثين ذو المستوى التعليمي الجامعي بـ 53,33%.

نستنتج من خلال الجدول ارتفاع نسبة المبحوثين أصحاب المستوي الجامعي وهذا راجع للتعمد في اختيار الشباب المتعلم الذي يكون في قمة النضج والتكيف مع الحياة ،فهم نتاج تراكم من المعارف العلمية الحديثة وأكثر الماما وتفتحا بالقيم وهم الصفوة المثقفة الأكثر وعيا بالواقع الاجتماعي والتحولات التي تطرأ عليه ،وأيضا حسب طبيعة المجتمع الجزائري الحالي لان غالبية الشباب متمدرس وذو مستوى علمي عالي.

الجدول رقم 05: يبين توزيع المبحوثين حسب نوع السكن :

نوع السكن	التكرار	النسبة
منزل تقليدي	07	%46.66
شقة	08	%53.33
فيلا	00	%00
المجموع	15	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 46.66% تمثل فئة القاطنين في منزل تقليدي ونجد بعد ذلك نسبة القاطنين في الشقق بنسبة 53.33% ، ثم القاطنين في الفيلا بنسبة 00% .

ونستنتج من خلال الجدول أن معظم منازل المبحوثين هي شقة وذلك لأن معظم الأسر الجزائرية متوسطة التدخل أما بالنسبة للقاطنين في منازل تقليدية في هي أسر جزائرية متمسكة بتقاليدها.

جدول رقم 06: يبين العلاقة بين الجهات المعنية المسؤولة عن القيام بحملات التوعية من أجل الحفاظ على الملك العام والجنس :

الجنس	ذكر		انثى		المجموع	
المؤسسات	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
المؤسسة التربوية	01	%14.28	01	%12.5	02	%13.33
الهيئات الامنية	03	%42.85	04	%50	07	%46.66
الجمعيات	02	%28.57	02	%25	04	%26.66
وسائل الاعلام	01	%14.28	01	%12.5	02	%13.33
المجموع	07	%100	08	100	15	%100

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك 3 مفردة من الذكور تمثل 42.85% و 04 مفردة من الإناث تمثل نسبة 50% حيث كان المجموع العام لكلا الجنسين 07 مفردة بنسبة 46.66% .

يرون أن الجهة المعنية المسؤولة بالقيام بحملات التوعية من أجل الحفاظ على الملك العام هي الهيئات الامنية .

نفسر ذلك أن الهيئات الامنية تلعب دورا مهما في التوعية بضرورة الحفاظ على الملك العام

وذلك من خلال تنظيم أبواب مفتوحة و كذا تظاهرات امنية من أجل الحد من هذه الظاهرة .

الجدول رقم 07: يبين العلاقة بين الاهتمام من طرف سكان الحي بالمحافظة على الممتلكات العمومية في الحي و السن:

السن	من 19 الى 29		من 30 الى 39		من 40 الى 49		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	03	%75	04	%80	05	%83.33	12	%80
لا	01	%25	01	%20	01	%16.66	03	%20
المجموع	04	%100	05	%100	06	%100	15	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين (19– 29) بنسبة 75 % و الذين تتراوح أعمارهم بين (03 – 39) بنسبة 80% و فئة (40 –49) بنسبة 83.33 % بمجموع 12 مفردة و نسبة 80% كلهم مواطنين يهتمون بممتلكات الحي العمومية .

نفسر ذلك أن جميع المواطنين يهتمون بممتلكات الحي و يحرصون على عدم تخريبها .

الجدول رقم 08: يبين العلاقة بين الوسيلة المناسبة لحملات التوعية الامنية و الجنس :

الجنس	الذكور		الاناث		المجموع	
الوسائل	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
سمعية	01	%14.28	02	%25	03	%20
بصرية	05	%71.42	04	%50	09	%60
مكتوبة	01	%14.28	02	%25	03	%20
المجموع	07	%100	08	%100	15	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك 05 مفردة من الذكور تمثل نسبة 71.42% و 04 مفردة من الإناث تمثل نسبة 50% يرون أن الوسيلة الإعلامية المناسبة لحملات التوعية تتمثل في الكتوبة و ذلك بمجموع 09 مفردات بنسبة 60% .

و يمكن إرجاع هذه النسبة إلى أن هذه الوسيلة تمكن الأفراد من الإطلاع بصفة معمقة و متكررة و متتالية على فحوى الرسائل التي يسعى الإعلام الأمني لتوصيلها إلى أفراد المجتمع في إطار تشكيل الوعي الإجتماعي .

الجدول رقم 09 : يبين العلاقة بين تبليغ الشرطة حول الاعتداءات ضد الممتلكات العامة و الجنس :

الجنس	الذكور		الاناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	03	%42.85	01	%12.5	04	%26.66
لا	04	%57.14	07	%87.5	11	%73.33
المجموع	07	%100	08	%100	15	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك 04 مفردة من الذكور تمثل نسبة 57.14% و 07 مفردة من الإناث تمثل نسبة 87.5% لا يبلغون حول الإعتداءات التي تحدث ضد الملك العام و ذلك بمجموع 11 مفردات بنسبة 73.33% .

نفسر ذلك بأن ثقافة التبليغ لا زالت تكاد تكون شبه معدومة وقد يعود ذلك للعديد من الأسباب ومن أبرزها، عدم الثقة من المبلغ بأن موضوعه سوف يجد اهتماماً من الجهات المختصة، أو اعتقاد البعض بأن هذا الأمر لا دخل له فيه ولا يريد الدخول في مشاكل. وأحد الأسباب الهامة أن الكثير يقول نحن لا نرى نتائج نتيجة بلاغاتنا وبالتالي لا يحرصون على التبليغ.

6- تحليل نتائج الفرضيات :

سوف نتناول في البداية تحليل بيانات الفرضية الأولى و الثانية من خلال ما تم التطرق إليه من نتائج الإستمارة .

الفرضية الأولى : " عدم إهتمام مؤسسات التنشئة الإجتماعية بالتربية الأمنية أدى إلى غياب ثقافة الحفاظ على الملك العام "

نستنتج من خلال جداول الفرضية الأولى التي كان محورها دور مؤسسات التنشئة الإجتماعية في ترسيخ الوعي بالتربية الأمنية وذلك يكون إنطلاقا من الأسرة و المدارس و المسجد ... أي لدى أفراد المجتمع بصفة عامة ، و خصوصا الأسرة بإعتبارها أولى المؤسسات الإجتماعية مما تساهم في خلق الوعي الأمني و غرس القيم الأمنية السليمة ، كذلك يجب على الأجهزة الأمنية المسؤولة إنشاء هيئات تختص بغرس التربية الأمنية و ذلك من أجل الحفاظ على ممتلكات العامة ، وكذلك على مختلف فعليات المجتمع المدني الحفاظ على ممتلكات الوطن و يجب أن تكون هذه الهيئات داخل الأحياء و بين التجمعات السكانية هكذا حتى تعم في المجتمع ككل ، و ما إستنتجناه كذلك أن السبب الرئيسي لنقص الوعي الأمني داخل المجتمع عامة و عند الشباب الجزائري خاصة هو عدم وجود تربية أمنية ضمن المحيط الأسري و المدرسي و تقصير الجهات المختصة في القيام بواجباتها لذلك يجب أن تتكاثف الجهودات من أجل الحد من ظاهرة تخريب الملك العام و ذلك بتعزيز الثقافة الأمنية .

و في ما يخص عدم إهتمام مؤسسات التنشئة الإجتماعية بالتربية الأمنية أدى إلى غياب ثقافة الحفاظ على الملك العام هي فرضية قد تحققت من خلال ما قدمه المبحوثين من أجوبة على الاستمارة .

الفرضية الثانية : " غياب دور وسائل الإعلام والاتصال أدى إلى ضمور الثقافة الأمنية لدى المواطن "

قد تبين لنا من خلال ما جاء في الفرضية الثانية التي محورها هو غياب وسائل الإعلام و الإتصال يأدي لغياب الثقافة الأمنية لدى المواطنين أن اغلبية المبحوثين إقترحوا بضرورة القيام بحملات و نشاطات تطوعية و تحسيسية ، و إشراك الشباب فيها و ذلك لأهمية الحملات و النشاطات التوعوية الأمنية في غرس الثقافة الأمنية ، و تعريف المواطنين عن قرب المشكلات التي تخص أملاك المجتمع.

و كذلك أكدوا على ضرورة إهتمام الإعلام بتكثيف البرامج الأمنية التي تهدف لترسيخ و غرس الثقافة الأمنية و لها دور فعال في مجال التوعية و التحسيس بأهمية الحفاظ على الملك العام ، حيث تعتبر وسائل الإعلام من أهم العوامل التي تأثر على الفرد من خلال تعدد و تنوع طرق التبليغ منها الكتوبة ، المسموعة ، المرئية فهي تُدخل معايير إجتماعية جديدة و تقوم بنشر التوعية الأمنية بطرق مختلفة .

ومما سبق طرحه من إشكال في الفرضية غياب دور وسائل الإعلام والاتصال أدى إلى ضمور الثقافة الأمنية لدى المواطن هي فرضية صادقة تحققت من خلال ما قدمه المبحوثين من تصريحات في الإستمارة .

7- الاستنتاج العام للدراسة :

من خلال هذه الدراسة أردنا أن نتطرق إلى موضوع حساس وهو " الثقافة الأمنية لدى المواطن وعلاقتها بتخريب الممتلكات العامة " وكانت الدراسة الميدانية بمدينة خميس مليانة أنموذجا .

إن الحصول على النتائج في نهاية كل بحث علمي أمر ضروري و هو الهدف الرئيسي الذي يطمح إليه كل باحث فلا تكتمل الدراسة إلا باستخلاص هذه النتائج و التي تعبر عن المعطيات الميدانية المتحصل عليها من المبحوثين ، لذلك سنذكر في هذا المطلب النتائج المتعلقة بهذه الدراسة حيث كان مجتمع بحثنا مواطني خميس مليانة ، حيث تحصلنا على النتائج التالية :

1 – أغلبية المبحوثين الذين إستطلعناهم كانوا إناثا .

2 – أغلبية المبحوثين تتراوح أعمارهم بين 40 و 49 سنة .

3 – أن وضعية المعيشة لأغلب المبحوثين متوسطة .

4 – أن معظم المبحوثين يناقشون داخل الأسر موضوع الثقافة الأمنية .

5 – معظم من يناقش هذا الموضوع هم الأبناء أي جيل الشباب.

6 – أغلبية الأسر الجزائرية تحاول جاهدة الحفاظ على ممتلكات الحي لأنها تعتبرها جزءا من ممتلكاتها الخاصة.

7 – تجاهل المدارس الجزائرية لأساليب التربية الأمنية المتبعة لتربية التلاميذ للمحافظة على الملكية العامة.

8 – خوف المواطنين من التبليغ ذلك لنقص ثقافة التبليغ عن الجرائم المرتكبة ضد الملك العام .

9 – إن مسؤولية المحافظة على الملكية العامة مسؤولية الجميع بحيث أنها تقع على عاتق مؤسسات التنشئة الإجتماعية و الدولة فعاليات المجتمع المدني، أي تتطلب تكاثف كل الجهود.

10 – لاحظنا أن أغلبية المبحوثين لم يشاركوا في حملات التوعية الأمنية ربما يرجع هذا إلى عدم إتاحة الفرصة أو كثرة المشاغل اليومية.

11 -الجهة المسؤولة على القيام بهذه الحملات هي وسائل الإعلام البصرية بالدرجة الأولى باعتبارها تصل إلى كافة شرائح المجتمع وذلك لإيصال الهدف المرجو من برامج حملات التوعية الأمنية.

12 -يؤكد المبحوثين كإقتراح على ترسيخ الوعي بالثقافة الأمنية إنطلاقا من داخل الأسرة وأهمية دور مؤسسات التنشئة الإجتماعية ، وكذلك يؤكدون بضرورة القيام بحملات التوعية ونشاطات تحسيسية تطوعية ، وإشراك الشباب فيها لإنشاء جيل واعي بالثقافة الأمنية و محافظ على ممتلكات الدولة و التعامل معها كملكه الخاص.

خاتمة

عندما اخترنا " الثقافة الأمنية لدى المواطن وعلاقتها بتخريب الممتلكات العمومية "موضوعا لمذكرتنا فإننا في الواقع قد تجاوبنا مع موضوع يفرض نفسه في المجتمع ، فالحفاظ على الممتلكات العامة و منع تشويهها أو العبث بها من القضايا المهمة التي يجب أن تكون لها أهمية قصوى في تكثيف التوعية الأمنية بها سواء لكافة المواطنين أو تلامذة المدارس أو طلاب الجامعات ، حيث لمؤسسات التنشئة الإجتماعية ووسائل الإعلام دور كبير في خلق الوعي الثقافة الأمنية وبالتالي يصبح المواطن أكثرا وعيا ويحاول تحسين و تطوير مجتمعه، و أملاك وطنه.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها تبين أن وسائل الإعلام تلعب دورا مهما في التوعية الإجتماعية وكذلك المؤسسات الإجتماعية حيث يحاولان إيصال التوعية الأمنية بشكل واضح ومفهوم للمواطن مع مراعاة اختيار الوسائل وكذلك انتقاء الأماكن و الأوقات المناسبة لنشر الوعي الأمني.

وفي الختام لا يسعنا القول سوى أن دراستنا هذه ما هي إلا محاولة منا للتطرق إلى مدى أهمية الثقافة الأمنية ودورها في الحد من تخريب الملك العام وترسيخها في ذهن المواطن و التي نرجو أن نفيد كل من اطلع عليها.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

باللغة العربية :

1 – إبراهيم الشافعي إبراهيم، إبراهيم الصايم عثمان، المسؤولية الأمنية ودور المؤسسات التعليمية في تحقيقها : الأسرة كنموذج ، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع و الأمن، كلية الملك فهد الأمنية بالرياض 21-1425/02/21هـ

2 – إبن منضور ، لسان العرب ، المجلد الثاني عشر .لبنان .دار أجياد التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي 1993.

3 – أبو الفضل جمال الدين الأنصاري ، لسان العرب – لبنان دار صادر للنشر 2005.الطبعة الرابعة.

4 – أبو شامة عباس ، شرطة المجتمع ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، السعودية،1419هـ .

5 – أحمد محمد مبارك الكندري، علم النفس الأسري،مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع ط 2 الكويت .

6 – أشرف محمد الأمين ، الأبعاد المعاصرة لدور الصحافة في الإعلام الأمني ، بحث غير منشور ،كلية الدراسات العليا ،أكاديمية الشرطة ،القاهرة ،1995.

7 – الأمر رقم 24/95 مؤرخ في 25 سبتمبر 1995 ، يتعلق بحماية الأملاك العمومية و امن الأشخاص فيها .

8 – أنطوني غيذيز، علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصياغ ، المنظمة العربية للترجمة ، مركز الدراسات العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 2005.

9 – بومزبر باديس ، النظام القانوني للأموال العامة في التشريع الجزائري ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق 2011-2012.

10 –تركي بن سلطان عبد العزيز، الإعلام العسكري، دار الوطن ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،1426 هـ .

11 –جاسم خليل ، الإعلام الأمني بين النظرية و التطبيق ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة مصر ،2008 .

12 –حامد زهران، الأمن النفسي دعامة أساسية للأمن القومي العربي و العالمي ، ندوة الامن القومي العربي إتحاد التربويين العرب ، بغداد /1988.

13 –حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام،ج 4 ، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، 1964.

14 –حيدر عبد الرحمان ،الأمن الفكري في مواجهة المؤثرات الفكرية ، ط1، 1423هـ .

15 –خليل أحمد خليل ، المفاهيم الأساسية في علم الإجتماع ، دار الحداثة للطباعة و النشر بيروت لبنان، 1984.

16 –الدكتور أحمد عبد اللطيف، جرائم الأموال العامة، مكتبة دار النهضة العربية القاهرة ، الطبعة رقم 02 سنة 2005 .

17 –الدكتورة رمسيس هيام ، قانون العقوبات القسم الخاص ، مصر 1987.

18 –زكي إسماعيل ، الأنتربولوجيا الثقافية ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ، قطر 1982.

19 –ساين محمد أحمد غادي ، الأموال العامة في الإسلام وحكم الاعتداء عليها ، مؤسسة رام ،جامعة مؤتة ، الكرك ،1994.

20 –سهيلة زين العابدين حماد، مسؤولية الأسرة في تحصين الشباب من الإرهاب ، اللجنة العلمية للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، المملكة العربية السعودية ،2004.

21 –شيفر وميلمان ، الإرشاد النفسي للأطفال و المراهقين ، ترجمة نسيمة داوود ونزيه حمدي.

22 –طوني بينيت وآخرون، معجم مصطلحات الثقافة و المجتمع ، ترجمة سعيد الغانمي ، وهران ، المنظمة العربية للترجمة ، توزيع مركز الدراسات ،الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ،سنة 2010.

23 –عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، الأمن مسؤولية الجميع :رؤى مستقبلية ، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع و الأمن كلية الملك فهد الأمنية بالرياض، 21–1425/02/21هـ .

24 –عبد الله حسن ألعبادي ، أفكار في التنمية ،دون دار النشر الرياض ، العربية السعودية ،1995 .

25 –علي عبد الفتاح كنعان ، إدارة المؤسسات الإعلامية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2014 م.

26 –غفراء البابطين ، الشراكة المجتمعية و دورها في تعزيز الأمن ،

27 –فاروق أبو زيد ، الصحافة المتخصصة ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ،1993.

28 –الفاضي الحمار، الجرائم الواقعة على العقار ، بدون طبعة ، دار هرمة للطباعة و النشر ، الجزائر ،2006.

29 –فهد بن سلطان سلطان، التربية الأمنية و دورها في تحقيق الأمن الوطني، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية :الأمن مسؤولية الجميع، الرياض ،11–14 محرم 1429هـ.

30 –قانون العقوبات الجزائري .

31 – قدري عبد الفتاح الشهاوي ، الموسوعة الشرطية القانونية ، دار الكتب ، القاهرة ، مصر 1977.

32 –القرآن الكريم، سورة قريش ،الآية رقم 03 ،04.

القواميس و المعاجم :

33 –محمد السويدي ،مفاهيم علم الاجتماع الثقافي و مصطلحاته ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، الطبعة الأولى 1991.

34 – محمد على خلاف، نظام الشرطة الكويتي و المقارن، أكاديمية، سعد عبد الله للعلوم الأمنية،الكويت، 2002.

35 – محمد عمارة ، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام ، القاهرة مصر ، مكتبة الإمام البخاري ، ط 1 ،2009.

36 – محمد فاروق عبد الحميد، التطور المعاصر لنظرية الأموال العامة و القانون الجزائي ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائري، سنة 1988.

37 – مخمر صلاح و ميخائيل عبده، المدخل إلى علم النفس الاجتماعي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1968.

38 – هاجر بنت توفيق بن مصطفى المانع، الأمن في المجتمع ، بحث في مادة : النظام السياسي في الإسلام ، المملكة العربية السعودية ، دون سنة .

39 – هاشم عبد الله سرحان ،الأدوار المتبادلة بين الشرطة وأفراد المجتمع لتحقيق الأمن الشامل، ورقة عمل مقدمة لندوة الأساليب الحديثة في تقييم الأداء الشرطي في مجال التعامل مع المواطنين المنعقدة برأس الخيمة ، 2006/12/10 جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات و البحوث ، السعودية .

40 – هلال بن عاطي بن عطية السعدي المالكي، تنمية الثقافة الأمنية لدى رجال الأمن في ضوء أساليب التربية الإسلامية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة أم القرى،السعودية 2009.

41 -وحيد سعدي، الأسرة : مقاربة اتصالية ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة 04، العدد30، سبتمبر 2006.

42 - وزارة التربية و التعليم الإماراتية، التربية الأمنية، 2007، www.moe.gov.ae/index.htm .

باللغة الفرنسية:

43- Jean longatte ,**jacques muller**, **economie d'entreprise**, DUNOD .PARIS.2004.

الملاحق

وزارة التعليـم العـالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة .

إستمارة البحث

مقدم في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماستر في علم الاجتماع الجريمة و الانحراف

حول موضوع

الثقافة الأمنية لدى المواطن وعلاقتها بتخريب الأملاك العمومية

دراسة ميدانية بمدينة خميس مليانة –نموذجا–

إعداد الطالبين :

– ملاخي إكرام

– عشوش عبد القادر

تحت إشراف الأستاذ :

–سالي مراد

–أجب بعلامة (x) في الخانة أمام السؤال المطروح

–يمكنكم اختيار إجابة أو أكثر لسؤال واحد

–الكلمة (أخرى اذكرها) تكتب فيها الإجابة على السؤال، إ ذا كانت الاختيارات غير مناسبة، أو غير كافية.

–بيانات هذا الاستبان سرية ولا تستخدم إلا لأغراض علمية

المحور الأول : البيانات الشخصية :

1 -الجنس ذكر ☐

أنثى ☐

2 -كم هو سنك ؟

- من سنة 19 إلى 25سنة ☐

- من 25 سنة إلى 30 سنة ☐

- من 30 سنة إلى 40 سنة ☐

3 -مكان الإقامة :

- حي شعبي ☐

- حي راقي ☐

- أخرى حدد ذلك .....

4-المستوى التعليمي :

- ابتدائي ☐

- متوسط ☐

- ثانوي ☐

- جامعي ☐

5- نوع السكن - منزل تقليدي ☐

- شقة ☐

- فيلا ☐

- غير حدد ذلك .....

- **المحور الثاني : البيانات الخاصة بالفرضية الأولى**

"عدم اهتمام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بالتربية الأمنية أدى إلى غياب ثقافة الحفاظ على الملك العام" .

6- هل تتناقشون داخل الأسرة حول الثقافة الأمنية ؟

- نعم ☐
- لا ☐

7- إذا كنتم تتناقشون داخل الأسرة حول موضوع الثقافة الأمنية فمن يناقش أكثر حول الموضوع ؟

- الأب ☐
- الأم ☐
- الإخوة ☐
- آخرون حدد.....

8- هل تهتم عائلتك بالمحافظة على ممتلكات الحي؟

- نعم ☐

- لا ☐

لمذا ؟ علل في كلتا الحالتين:.....

9- ماهو رد والديك في حالة إذا قام أحدهم بالإعتداء على مرافق الحي ؟

- المنع ☐

- النصح ☐

- إبلاغ الجهات الأمنية ☐

- اللامبلاة ☐

10- هل ترى أن هناك إهتمام من طرف سكان الحي بالمحافظة على الممتلكات العمومية في الحي؟

- نعم ☐

- لا ☐

11- هل يقوم المسجد بالقيام بحملات توعوية للحفاظ على نظافة الحي ؟

- نعم ☐

- لا ☐

لمذا في حالة الإجابة بـ "لا":.....

12-هل المدارس الجزائرية في نظرك تهتم بتلقين دروس حول الثقافة الأمنية للتلاميذ؟

- نعم ☐

- لا ☐

لمذا ؟ علل في كلتى الحالتين:.....

13-هل سبق لإدارة مدرسة الحي أن قامت بحملة توعوية حول الحفاظ على الممتلكات العمومية للتلاميذ؟

- نعم ☐

- لا ☐

- أحيانا ☐

14- هل تأخذ السلطات المحلية مقترحاتكم و أفكاركم بشأن المشاريع المستهدفة بحيكم ؟

- نعم ☐

- لا ☐

15-هل سبق و أن بلغت الشرطة حول إعتداء حصل ضد الملك العام؟

- نعم ☐

- لا ☐

لمذا ؟ علل في كلتى الحالتين:.....

- **<u>المحور الثالث : البيانات الخاصة بالفرضية الثانية</u>**

- "غياب دور وسائل الإعلام والاتصال أدى إلى ضمور الثقافة الأمنية لدى المواطن" .

16- هل يساهم الإعلام الأمني في نشر الثقافة الأمنية ؟

- نعم ☐
- لا ☐
- أحيانا ☐

17- هل تساهم في الحملات التوعوية الأمنية ؟

- نعم ☐
- لا ☐

-إذا كانت إجابتك بنعم :

هل كان هناك تجاوب من طرف المواطنين ؟

- نعم ☐
- لا ☐
- قليلا ☐

18- هل ترى أن الحملات التوعوية تحقق نتائج إجابية ؟

- نعم ☐
- لا ☐
- نوعا ما ☐

19 – إذا كانت إجابتك نعم أذكر

إيجابياتها:.....

- إذا كانت بـ "لا" فماهي إقتراحاتك لفاعلية برنامج التوعية الأمنية :.....

20- ماهي الوسيلة الإعلامية المناسبة لحملات التوعية الأمنية ؟

-السمعية ☐

- البصرية ☐

- المكتوبة ☐

21- من هي الجهات المعنية المسؤولة عن القيام بحملات توعية من أجل الحفاظ على الملك العام ؟

-المؤسسات التربوية ☐

-الهيئات الامنية ☐

-الجمعيات و النوادي ☐

- وسائل الاعلام ☐

22-هل تبث القنوات التلفزيونية برامج حول ضرورة الحفاظ على المتلكات العمومية ؟

- نعم ☐

- لا ☐

- أحيانا ☐

23- في رأيك على عاتق من تقع مسؤولية المحافظة على الممتلكات العمومية ؟

- الدولة ☐

-المواطن ☐

24- ماذا تقترح لترسيخ الوعي بالثقافة الأمنية إنطلاقا من داخل الأسرة وأهمية دور وسائل الإعلام لدى أفراد المجتمع بصفة عامة و الشباب بصفة خاصة

.....

.....